

غلاء الاسعار.. المواطنين بين شح المال واحتياجات العيال!

حياة وسوق
منتصر حمدان

«بالنسبة لي أصبحت نهاية كل شهر مثل الكابوس.. لانني انتظر الراتب شهرا كاملا وأصرفه في ايام قليلة»، هكذا

عبرت الموظفة «ام انس» التي تعمل في احدى وزارات السلطة عن حالها في ظل تأخر الرواتب، والاسعار التي شهدت ارتفاعا غير مسبوق في الاشهر الاخيرة مع تزامن نشوب ازمة مالية خانقة

لدى السلطة الوطنية.

ام انس تحصل على راتب شهري يصل في حده الاعلى الى قرابة ثلاثة آلاف شيقل، لكن هذا الراتب لا يكفي لسد احتياجات اسرتها المالية رغم انها لا

تدفع ايجارا للمنزل الذي يملكه زوجها.

وتقول ام انس: «على سبيل المثال، الحكومة صرفت 60 % من راتب الشهر الماضي في العاشر من هذا الشهر، لكن بعد ثلاثة ايام لم يتبق من راتبي سوى 100 شيقل»، موضحة انها تدفع 600 شيقل لحضانة طفلها و750 شيقلا لتدريس ابنتها، كما تدفع قرابة 200 شيقل للكهرباء شهريا ونحو 60 شيقلا للمياه، وتنفق البقية على شراء احتياجات المنزل من اغراض واصل رئيسية».

وتتابع: «لم نشعر بمثل هذا الارتفاع الكبير على الاسعار من قبل (..) كل شيء ارتفع من اسطوانة الغاز التي يصل سعرها الى 75 شيقلا إلى بيض المائدة، فكرتونة البيض صارت بعشرين شيقلا، اضافة الى ارتفاع الالبان والأرز والخبز»، مشيرة الى انها تسعى جاهدة الى تدبر امور منزلها واعادة جدولة طريقة الانفاق على شراء الاحتياجات.

واضافت «تركيزنا الان ينصب على شراء الاحتياجات الاساسية بما فيها توفير الطعام مع الاستغناء عن شراء كل ما يقع في خانة الكماليات».

واذا كان هذا هو واقع حالة موظفة تعمل في وزارات السلطة الوطنية وتتقاضى راتبا شهريا، فكيف يكون حال المواطن الذي يحصل على راتب شهري بقيمة 1500 او 1000 شيقل او من يتلقى مساعدة مالية بقيمة 600 شيقل؟.

واجرى «حياة وسوق» جولة ميدانية في سوق رام الله والبيرة لمعرفة اسعار السلع المحلية حيث يباع كيلو البندورة بـ12 شيقلا، في حين يصل سعر كيلو الدجاج الى 15 شيقلا وسعر كيلو الكبدية الى 20 شيقلا وكيло المسحب الى 24 شيقلا وتتراوح اسعار الالبان (لبنة وجبنة وحليب) بين 14 و32 شيقلا حسب النوع والنوعية، في حين تتسم اسعار الفواكه والخضار بارتفاع ملحوظ ما يعني ان المواطن الذي يحصل على راتب لا يزيد على 3000 شيقل قد يضطر الى انفاق ثلث راتبه على شراء السلع الاساسية والضرورية من فواكه وخضار دون النظر الى ما يدفعه من اجرة منزل اذا كان في عداد المستأجرين، حيث لا يقل ايجار الشقة في مدينتي رام الله والبيرة عن 200 دينار اردني اي قرابة 1200 شيقل، ويضاف اليها تكاليف فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات سواء الهاتف الارضي او النقال، وترتفع قيمة المصاريف أكثر اذا كان يملك سيارة او لديه اطفال في المدارس ورياض الاطفال.

في المقابل، فان اغلبية المواطنين يشكون من ضعف اجراءات الرقابة والمتابعة لما يقوم به التجار من ممارسات وتلاعب بالاسعار، خاصة ان العديد من التجار يخفون السلع في مستودعاتهم حينما يعلمون ان هناك ارتفاعا وشيكا على اسعار السلع الاساسية، وحينما ترتفع الاسعار يعرضون بضاعتهم في السوق طمعا في تحقيق ارباح على حساب المواطن، رغم ان هؤلاء التجار اشترتوا السلع بالسعر القديم لكنهم يستفيدون من ارتفاع الاسعار عبر بيعها بالسعر الجديد، وهذا تكرر عندما ارتفع سعر السجائر وعدد من السلع الاساسية في السوق. واكد بعض التجار لـ(حياة وسوق) رفضهم لمثل هذه الاتهامات بالقول



Das Auto.

Volkswagen Original Accessories

الكماليات الاصلية من فولكسفاجن



ORIGINAL

لن يبحث عن التميز و الاناقة

02 276 60 62

بيت لحم - شركة كوبرا

الشركة المتحدة لتجارة السيارات

UMT

02 222 89 13

الخليل - شركة السلام "نتشه اخوان"

رام الله: 02 298 0481 نابلس: 09 238 33 33

انهم ليسوا منتجي للسلع بل هم تجار يقومون بشراء السلع من الاسواق الاسرائيلية او الاسواق الخارجية لبيعها للمواطنين، لكن حينما ترتفع الاسعار فان ذلك يلزمهم ببيعها بالسعر الجديد، مؤكداً ان السبيل الامثل لمعالجة مثل هذه المشكلة هو تشجيع الانتاج المحلي ودعم الشركات المنتجة في السوق الفلسطينية بدلا من الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

وحسب خبراء ومختصين فان المشكلة الاساسية في ارتفاع الاسعار تكمن في ارتباط اسعار المواد الاساسية باسعار الاسواق الدولية، الامر الذي يجعل هذه الاسعار عرضة للارتفاع في أية لحظة في حين ان السلطة الوطنية التي تعتمد بالاساس على المساعدات والمنح الخارجية لا تكون لها سلطة نافذة او قدرة على التأثير في هذه الاسعار مثلها مثل بقية دول العالم، لكن في المقابل فان عددا من الخبراء الاقتصاديين يرون انه بمقدور السلطة الوطنية والحكومة التي تعتبر الذراع التنفيذية للسلطة اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعمول بها اضافة الى السعي الحثيث من اجل التحرر من اتفاقية باريس الاقتصادية التي الزمت السلطة الوطنية باعتماد سياسة السوق الحرة بحيث تكون الاسعار خاضعة للعرض والطلب دون تدخل الحكومة.

ويقول امين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين، شاهر سعد، «صحيح ان الاسعار -خاصة للمواد والسلع الاساسية- تكون خاضعة للاسعار في الاسواق العالمية، لكن من المفروض ان تعمل السلطة الوطنية على تحقيق الانسجام بين الرواتب والحد الأدنى للمعيشة واسعار السلع الاساسية»، موضحا ان احدي المشاكل الرئيسية في هذا الموضوع تكمن في اننا مربوطون بجدول ضرائب يجعل من اسعار السلع الاستهلاكية في اعلى مستوياتها ويساهم في توسيع الفجوة بين الاجور المتدنية واسعار السلع المرتفعة.

ويرى سعد انه بإمكان الحكومة العمل على احتكار استيراد السلع الاساسية وتوزيعها بطريقة عادلة ومنصفة بين المواطنين وعدم اخضاعها لمنطق العرض والطلب في السوق من خلال بيعها باسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين، مشيرا على سبيل المثال الى الارتفاع الكبير الذي حصل على اسعار الارز الذي شهد سعر الطن منه ارتفاعا بلغ اضعاف ما كان عليه قبل خمس سنوات، وقال «طن الأرز أغلى بـ 48٪ مما كان عليه الوضع قبل خمس سنوات، وسعر الغاز ارتفع ايضا بنسبة 53٪ عما كان عليه قبل خمس سنوات»، مشيرا الى ان ارتفاع اسعار المواد والسلع الاساسية لم ترافقه زيادة رواتب الموظفين او حتى تحديد الحد الأدنى للاجور من قبل الحكومة، الامر الذي يساهم في اتساع الفجوة بين الاسعار والرواتب.

وتابع «هناك اشكالية اخرى تتمثل في التزام السلطة الوطنية باتفاقية باريس التي يمكن التحرر منها، خاصة ان اسرائيل تحصل على نسبة 25٪ تقريبا من الجمارك المفترض ان تكون لصالح السلطة الوطنية، ولو تم العمل من اجل ان تعود هذه النسبة لحساب السلطة الوطنية لكان بمقدورها الاستفادة منها لصالح دعم السلع الاساسية».

وختم سعد حديثه بالقول: «اذا بقي الوضع على ما هو عليه فانه بحكم وجودنا في الشارع فان الوضع سوف يتفاقم نتيجة ارتفاع الاسعار المهلكة خاصة للسلع الاستهلاكية الاساسية، وهذا سوف يزيد من امكانية تجدد الحراك الشعبي للضغط على الحكومة من اجل اعادة النظر في سياساتها الاقتصادية ووضع حد ادنى لاجور العمال الذي تطالب بها النقابات وبما لا يقل عن 1750 شيقلا باعتباره حدا ادنى للفقر المدقع في بلادنا».

ويرى الخبير الاقتصادي واستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، د.نافذ ابو بكر، ان الشعب الفلسطيني باكملة يعيش ازمة حقيقية على المستويين الشعبي والرسمي بسبب ما وصفه بالسياسات الاقتصادية الخاطئة منذ نشوء السلطة الوطنية وحتى الان، موضحا ان ما تشهده الاراضي

الفلسطينية من ازمة مالية خانقة والغلاء غير المسبوق هو ناتج بالاساس عن ان السلطة الوطنية اعتمدت بالكامل على المساعدات الخارجية والمنح والهبات الخارجية، الامر الذي جعلها تستخدم هذه المساعدات لسد العجز المالي بسبب العجز التراكمي في ميزانيتها وليس لدعم المشاريع التطويرية والانتاجية او خلق فرص عمل في مجالات الزراعة او السياحة او تنفيذ مشاريع استثمارية على المستوى الاستراتيجي.

وقال: «هذا الوضع جعل السلطة الفلسطينية في وضع تزيد فيه من الانفاق في وقت تتناقص فيه الايرادات في حين بدأت اسعار السلع تتضخم بصورة كبيرة الامر الذي ساهم في زيادة الاعباء اضافة الى زيادة الجمارك والضرائب وسط غياب نظام حماية اقتصادي او الحفاظ على مصادر تمويل تتسم بالديمومة»، مشيرا الى ان تفعيل نظم الجبابة المحلية يزيد من الايرادات إلا انها تنفق على الاستهلاك وليس لدعم مشاريع الانتاج.

وتابع: «يمكن للحكومة ان تعمل من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف ذات الطابع الاستراتيجي باتجاه تحقيق نمو اقتصادي حقيقي متين وليس نمو اقتصاديا ظاهريا»، موضحا ان ما تحدث عنه الحكومة من نمو اقتصادي في الفترة الماضية نتج بالاساس عن زيادة الجبابة المحلية بنسبة 60٪، والاعتماد على اموال الدول المانحة والتوسع في الاقتراض المصرفي.

وشدد ابو بكر على ان الازمة الراهنة والسياسات الاقتصادية القائمة للسلطة الوطنية تضع المواطن بين فكي تناقص الايرادات للسلطة وزيادة الاسعار، ما يمهّد الطريق نحو تفاعل شعبي قد يعكس بالسلب على مشروع السلطة الوطنية برتمته.

من جانبه، يرى الناشط والحقوقي، د.جهاد حرب، في معرض تعليقه على الازمة الراهنة وارتفاع الاسعار ان حركة الاحتجاج الشعبي تعبر في احد جوانبها عن الوضع الاقتصادي السيئ في ظل ارتفاع في الاسعار وانخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين، من جهة، وانحصار استثماري في القطاعات الاقتصادية الانتاجية، وعزوف الممولين العرب والدوليين.

وقال: «الازمة الحالية هي تعبير عن تراكم لفشل القيادة الفلسطينية في التخلص من الجوانب السلبية لبروتوكول باريس وعدم استغلالها للنصوص التي تمنح الفلسطينيين (امكانية التخلص) من التبعية الاقتصادية لإسرائيل من جهة، وفشل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة، منذ اقامة السلطة الفلسطينية، التي ركزت على الاستيراد وعدم تشجيع (جدي) للاستثمار في قطاعات الانتاج كالزراعة والصناعة وهما المشغلان الأساسيان للأيدي العاملة (للتقليل من البطالة) وعدم وضع سياسات حمائية للمنتجات الوطنية من جانب ثان».

ويرى حرب أن أهم الدوافع الكامنة لحركة الاحتجاج هو غياب الأفق السياسي للفلسطينيين نتيجة لحالة عدم التوازن السياسي؛ فلا المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية انتهت، أو أفضت الى انشاء الدولة الموعودة، ضمن الأجل الزمنية المحددة بل أصبح الحفاظ عليها مهمة «مقدسة» دون وجود سياسات وأفعال فلسطينية جديّة تركزها من ناحية، ومواجهة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وسياساته المتمثلة بالاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس والحصار على قطاع غزة من ناحية ثانية، بالإضافة الى حالة الانقسام التي تمزق أو ستمزق الكيان الفلسطينية، وتزيد الاعباء على كاهل الشعب الفلسطيني.

ويرى النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د.حسن خريشة، وجوب العمل من اجل اعادة صياغة جملة السياسات الاقتصادية لدى السلطة الوطنية من خلال جعل معالجة اوضاع وهموم عامة الناس في مقدمة الاولويات من خلال انشاء حاضنة اقتصادية لحماية السلع الاساسية والتدخل المباشر في ضبط اسعار السلع الاساسية ودعمها حتى يكون في مقدور اي مواطن الحصول عليها باسعار توائم الرواتب.

وقال «من غير المعقول ان ترتفع المواد الاساسية مثل الطحين والخبز والحليب والبيض وغيرها من المواد في حين تبقى الحكومة مكتوفة الايدي ودون تدخل»، مشددا على انه أن الاوان لاعادة النظر وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة باتجاه تبني سياسة اقتصادية تلبى احتياجات عامة الشعب وليس سياسات تلبى احتياجات النخب السياسية في الضفة وقطاع غزة، محذرا من مخاطر استمرار الواقع القائم الذي يظهر بان حماس تسعى لخدمة انصارها في قطاع غزة ومساعي حركة فتح لارضاء عناصرها في الضفة في حين ان الفئات المجتمعية العريضة تعاني بشدة.

واضاف «اذا كانت النخب تعاني من الواقع الاقتصادي الراهن فكيف هو مصير عامة الشعب بفئاته العريضة؟».

وامام موجة الاحتجاجات الشعبية التي باتت تأخذ اكثر من شكل ومنحى في التعبير عن رفض السياسات الاقتصادية القائمة والاحتجاج على الغلاء، فان العديد من المؤسسات الاهلية بدأت باعداد مبادرات للخروج من الازمة الراهنة حيث حصل «حياة وسوق» على مسودة لخطة مقترحة للخروج من الازمة الراهنة اعدها ملتقى الحريات والائتلاف الاهلي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي اشار الى انه ومن خلال اجراء نظرة متفحصة وعميقة لواقع الازمة الحالية بأبعادها وتداعياتها يرى ملتقى الحريات والائتلاف الاهلي أن هذه الازمة شاملة وعميقة ومتجذرة منذ فترة طويلة وأن الحل الجذري لهذه الازمة يتطلب خطة انفاذ وطني يتحمل الجميع مسؤولياته تجاهها، مؤكدة انه من منطلق المسؤولية الوطنية يقدم هذه الخطة على امل في انارة الطريق نحو ايجاد حل للازمة الراهنة لأن ابعادها وتداعياتها لا تمس الحكومة والمواطنين فقط بل تمس القضية الوطنية بشموليتها وبأبعادها الاقليمية والدولية نحو ايجاد حل جذري للازمة الحالية ويمنع التداعيات الخطيرة التي من الممكن ان تؤوّل اليها الاحداث التي من الممكن ان تؤثر على القضية الوطنية برمتها.

وتتلخص الخطة المقترحة للخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة بضرورة عقد مؤتمر وطني لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي ينوي ملتقى الحريات والائتلاف الاهلي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ بتوقيت يتزامن ويراعي تطورات الاحداث الجارية الركيزة الاساسية للخطة المقترحة والمدخل الاساسي لحل الازمة الاقتصادية الراهنة بمشاركة ممثلي قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني ووضع الجميع (كل اطراف الازمة) عند مسؤولياتهم كل حسب موقعه ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويرى ملتقى الحريات والائتلاف الاهلي ان هذه الازمة لها اسبابها الذاتية والموضوعية وجذورها العميقة وتحمل مسؤوليتها القيادة والقوى الفاعلة من احزاب ومؤسسات وقطاع خاص اضافة الى العوامل الخارجية المختلفة وأن تكون الحكومة على استعداد لتبني المؤتمر وتعلن التزامها بتوصياته وما ينتج عنه من سياسات ومقررات وذلك أن المؤتمر سيركز على تقديم مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضع كل طرف من الاطراف امام مسؤولياته تجاه هذه الازمة وليس الحكومة وحدها.

وتسعى الخطة في مرحلتها الثانية الى الاعلان عن الحملة الوطنية لخفض الاسعار بحيث يتم الحشد الواسع لدعم الحملة التي سوف ينفذها الائتلاف من خلال الاعلان عنها في مؤتمر صحفي على ان تشارك الحكومة في الحملة وبشارك ممثل عن الحكومة في المؤتمر الصحفي الذي سيتم الاعلان عن الحملة فيه بان «المستهلك سيد السوق» وتطالب الحملة المواطنين بالتوقف والامتناع عن استخدام الهواتف النقالة لمدة يوم لإجبار الشركات خفض اسعار المكالمات على المواطنين من جهة ودعم الحكومة في موازنتها من جهة اخرى كما تشمل الحملة على المطالبة بالضغط على شركات

القطاع الخاص الكبرى لاقتطاع جزء من ارباحها لصالح الموازنة العامة للسلطة على ان يتم صرفها لدعم الفئات المهمشة كمساعدات من الحكومة، ودعوة المواطنين للامتناع والتوقف عن طلب القروض من البنوك لإجبار البنوك على تخفيض الفوائد البنكية على ان تقوم الحكومة وسلطة النقد بتخفيض نسبة الاحتياطي لتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة، كما سيتم الاعلان والطلب من المودعين لسحب ارصدتهم من البنوك للضغط عليها من أجل زيادة نسبة الفوائد على الاموال المودعة، والطلب من المواطنين الامتناع والتوقف عن شراء الشقق والعقارات لمدة ستة شهور لإجبار شركات المقاولات والإنشاءات على خفض اسعار الشقق والعقارات، والطلب من المواطنين الامتناع عن دفع اجور السكن لمدة شهر لإجبار اصحاب الاسكانات على خفض اسعار الشقق والعقارات والمباني المستأجرة والمحال التجارية، اضافة الى منع المستوردين من استيراد السلع من الخارج التي يتوفر في السوق المحلية بديل عنها، التوقف والامتناع عن شراء السيارات الجديدة بهدف خفض اسعارها والارباح المبالغ فيها التي يجنيها اصحاب هذه الشركات والمستوردون في هذا القطاع.

وتطالب الخطة المقترحة الحكومة بالتدخل من اجل التكامل مع دور الخطة التنفيذية المقترحة من خلال إعلانها دعم المؤتمر الوطني الأول لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي ينفذه الائتلاف وتبني توصياته، وعن دعم 15 سلعة اساسية خاصة بالمرأة والطفل، واعلان الحكومة وبشكل سريع وبالتزامن مع بدء الخطة المقترحة عن دعم أسعار المحروقات، اذ تعتبر هذه الخطوة المدخل الرئيسي والأساسي لهيئة الظروف والأجواء المناسبة لعقد المؤتمر واعطاء المؤتمر الفرصة الكافية لإنهاء اعماله والخروج بحلول عملية وواقعية ووطنية لازمة المتفائمة وتهدئ من وتيرة الاحداث الجارية، وتعمل على تفويت الفرصة على من يريد ان يحرف مسار الاحداث الى اتجاهات وغايات لا تخدم القضية الوطنية وان تعمل الحكومة جاهدة على عدم المس بالرواتب وان يتم دفعها في موعدها مع تعهد الحكومة رفع الاجور بما يتناسب مع غلاء المعيشة بأثر رجعي من بداية العام عند توفر الموارد المالية الكافية.

وقال مدير عام ملتقى الحريات وسكرتير عام الائتلاف الأهلي لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اشرف عكه «الازمة الراهنة اذا ما تركت دون حلول جذرية فان الاوضاع سوف تتفاقم ونسعى من اجل وضع سياسة واضحة تتحمل فيها كل الاطراف المسؤولية للخروج من الازمة الراهنة وعدم ابقاء عام المواطنين رهينة لسياسات اقتصادية مدمرة».

في المقابل، فان الحكومة برئاسة د.سلام فياض بادرت الى اتخاذ مجموعة من القرارات في اطار مساعيها لمواجهة الارتفاع الكبير للاسعار في العديد من السلع الاساسية التي ترهق كاهل عامة المواطنين، مع استمرار التهديدات بمعاودة تنظيم فعاليات الاعتصامات الاحتجاجية.

وعلقت وزيرة الشؤون الاجتماعية، ماجدة المصري، على قرارات الحكومة الاخيرة التي اشتملت على خفض نسبة الضريبة المضافة وخفض اسعار السولار والكاكز واتخاذ اجراءات التقشف ووقف مهامات الصرف لكبار المسؤولين وخصم 10٪ من كبار المسؤولين في السلطة الوطنية بانها توجهات رئيسية نأمل ان تساهم في معالجة الازمة الراهنة المتعلقة بارتفاع اسعار السلع الرئيسية خاصة في ظل الازمة المالية التي تعيشها السلطة الوطنية.

ورغم اتخاذ الحكومة لمثل هذه الاجراءات والقرارات الا ان موضوع التكلفة المالية لمجموع هذه القرارات لم يعرف بعد حيث اشارت مصادر شبه رسمية في وزارة المالية الى ان العمل جار لمعرفة التكلفة المالية للقرارات التي اتخذتها الحكومة وكيف سوف تساهم في التخفيف من حدة الازمة المالية القائمة التي دخلت بها السلطة الوطنية في اوج ارتفاع السلع على المستوى العالمي.

الصيادون الغزيون يعانون ظروفًا قاسية في ظل الحظر على دخولهم للمياه المصرية وإجراءات الاحتلال بحقهم



يعد يشاهد باعة الأسماك الذين كانوا يتوقفون يوميا على ميدان العودة في رفح خلال ساعات الليل، ويضعون الأسماك المغمورة بالثلج في حاويات اسفنجية.



صعوبات في النقل

وأكد «أبو إياد»، وهو أحد باعة الأسماك، أن مضايقات الاحتلال دفعت الصيادين للمجازفة والإبحار جنوبا باتجاه المياه المصرية المعروفة بغناها بالأسماك، مشيرا إلى أن كميات محدودة من أسماك السردين والبوري تصل عبر الأنفاق، موضحا أن التجار المصريين يبلغونهم عبر الهاتف بوفرة الأسماك في مدينة العريش لكن ثمة صعوبة في نقلها إلى منطقة الأنفاق نظرا للأوضاع الأمنية السيئة السائدة في سيناء.

وبدت حصة السمك وكأنها تنبئ بأوضاع وظروف الصيد بقطاع غزة فقد عانت الأخيرة من شح في الأسماك عدا كميات قليلة تصل عبر الأنفاق، حيث تعاني أسواق القطاع نقصا واضحا في الأسماك الطازجة، منذ إغلاق الأنفاق الحدودية جنوب مدينة رفح قبل أكثر ثلاثة أسابيع، وازداد الأمر سوءا مع عزوف معظم الصيادين عن دخول البحر للصيد، بسبب شح الأسماك في الفترة الحالية وارتفاع درجة حرارة المياه، عدا تلك التي تربي في برك للمياه العذبة، وأعرب مواطنون عن استغرابهم لندرة وجود الأسماك الطازجة من الأسواق.

ندرة في الأسماك الطازجة

ويقول المواطن خليل صلاح الذي أتى لتوه يقلب نظره على بسطة السمك في الحسبة انه اضطر بعد جولة قصيرة في سوق الأسماك إلى التوجه إلى محل متخصص في بيع الأسماك المجمدة، واشترى 2 كغم من سمك «البوري»، مضيفا أنه اعتاد طوال الأعوام الثلاثة الماضية شراء أسماك طازجة مهربة من الأنفاق، لكنه اضطر بعد انتظار استمر ثلاثة أسابيع إلى شراء أسماك مجمدة رغم تفضيله الطازجة.

وبين صلاح أن الأنفاق جعلت قطاع غزة يغص بالأسماك الطازجة التي حرم منها باستثناء بعض المواسم طوال العقدين الماضيين، بعد أن أضحي جلبها من مصر أكثر سهولة، مشيرا إلى انه لم

تفاقت معاناة الصيادين بقطاع غزة في سعيهم لتوفير لقمة عيشهم، خلال الأسابيع الماضية، وذلك بعد منعهم من الوصول

للمياه المصرية التي اعتادوا الصيد فيها خلال الأشهر الماضية، بسبب الإجراءات الاستثنائية التي تفرضها السلطات المصرية على حدودها البرية والبحرية بالإضافة لتكثيف قوات الاحتلال إجراءاتها بحقهم.

ووفقا لمصادر متعددة، وشهود عيان فإن مراكب الصيادين تعرضت خلال الفترة الماضية لإطلاق نار ومطاردة من قبل زوارق إسرائيلية كانت منتشرة في البحر، وأكد صيادون أن الزوارق تسارع لإطلاق النار والقذائف باتجاه المراكب التي تحاول الصيد في مناطق قريبة من الحدود، وإحباط أية محاولات لاجتيازها للوصول إلى المياه المصرية، وأكدوا أن إطلاق النار والمطارادات المذكورة التي تنفذ غالبا خلال ساعات الليل، أسفرت عن تضرر العديد من مراكب الصيادين، كما صادر الجنود الإسرائيليون معدات صيد وقطعوا الشباك خلال مطاردتهم الصيادين الباحثين عن لقمة العيش.

قيود مشددة

ويقول الصياد «أبولبلال» إن دخول البحر، خلال الأسابيع الماضية، بدا أكثر صعوبة من ذي قبل، موضحا أن الزوارق الإسرائيلية تفرض قيودا مشددة على تحرك الصيادين في المياه، وتحد من مقدرتهم على مطاردة أسراب الأسماك المهاجرة.

وأكد «أبولبلال» أن العديد من الصيادين باتوا عاجزين عن دخول المياه وآخرين يبحرون شمالا فرارا من اعتداءات الاحتلال، موضحا أن المضايقات الإسرائيلية جاءت مع بداية الهجرة الربيعية للأسماك، وهي فترة طالما انتظرها الصيادون.

أما الصياد «أبو رامي الجوراني» فأكد أن عجز غالبية الصيادين عن الوصول للمياه المصرية التي اعتادوا الصيد فيها فأقم من معاناتهم، وجعلهم عرضة بشكل أكبر لاعتداءات ومضايقات الاحتلال.

وأوضح «الجوراني» أنه ومنذ أحداث سيناء في منتصف رمضان وما تبعها من إجراءات وانتشار الأمن المصري على الشريط الحدودي وللزوارق المصرية في البحر، وهم عاجزون عن الإبحار في المياه المصرية أو الصيد في الجانب الآخر من الحدود البحرية. وأكد أن كل محاولات الصيادين خلال الأيام الماضية باءت بالفشل وهي محاولات لجأوا لها بعد أن توقف الصيد تماما بشواطئ غزة نتيجة ندرة الأسماك في هذا الموسم والمساحة الضيقة المسموح التحرك فيها للصيادين، جراء الإجراءات التي تنفذها البحرية الإسرائيلية وطراداتها بحق الصيادين.

وأشار الجوراني إلى أن الصيادين يتمنون بان تتحسن الظروف في الفترة المقبلة خاصة الأسابيع المقبلة لكي يتمكنوا من الصيد والإبحار في المياه المصرية حيث البحر مفتوح وتكثر الأسماك.

مخاطر تشطي منطقة اليورو

إذا تشظت منطقة اليورو، فإن أوروبا ستتهوى مسببة كارثة اقتصادية للولايات المتحدة وجانب كبير من العالم. ومن خلال إدراك الطباق الهائلة لهذه المخاطر فحسب، يمكن لقادة أوروبا التغلب على التوترات الداخلية والتوصل إلى استجابة مختلفة للأزمة الاقتصادية.

تخلص أصوات محترمة داخل التيار الرئيسي الآن، إلى أن منطقة اليورو ربما لم يعد بالإمكان الإبقاء عليها، وفي إطار ذلك فإنه سيكون من الأفضل لأوروبا الانقسام الآن، بدلا من الانقسام لاحقا عندما تكون التكاليف أكثر ارتفاعا، لكن هذه الرؤية تمضي أبعد مما ينبغي.

ينبغي ألا يكون هناك شك في انه إذا تمزقت منطقة اليورو تماما، فإن أوروبا أيضا ستفشل باعتبارها سوقا موحدة، والاتحاد الأوروبي أيضا ربما ينهار. وفي المدى القصير فإن التشطي سيكون المعادل الاقتصادي والمالي لأزمة قلبية تصاب بها أوروبا، حيث ستقطع التدفقات عبر الحدود للسلع والخدمات ورأس المال، مع تغلب المخاوف حول العملة الموحدة على التقديرات العادية للقيم.

تراجع تهريب الأسماك

وكان عمال في الأنفاق أكدوا تراجع عمليات تهريب الأسماك الطازجة بصورة كبيرة مقارنة بالفترة التي سبقت أحداث سيناء الدامية، وأشاروا إلى أن تهريب الأسماك الطازجة أمر معقد، يتطلب وضعها في حاويات اسفنجية ممتلئة بقطع الثلج وألا يستغرق نقلها وقتا طويلا، لافتين إلى صعوبة توصيلها إلى منطقة الأنفاق التي بات الوصول إليها يستغرق ساعات عدة، نظرا لسلوك سائقي الشاحنات المصرية طرقا التفافية وترابية بعيدا عن أعين القوات المصرية بالإضافة إلى إغلاق العديد من الأنفاق وأبراج المراقبة التي تمنع دخول أحد من الجانب المصري إلى منطقة الحدود.

وتعتبر الفترة الحالية من أسوأ أيام السنة بالنسبة للصيادين حيث ندرة أسماك البحر وارتفاع درجة حرارة المياه، والمضايقات الإسرائيلية على الصيادين ومنعهم من الدخول في أعماق كبيرة في البحر للوصول إلى الأسماك، والتي حدثت بذلك من قدرتهم على الصيد ما جعلهم يفضلون عدم دخول البحر وتعريض حياتهم ومعداتهم للخطر.

ويؤكد الصياد معتز شلوف أن الفترة الحالية تعتبر من أسوأ فترات العام بالنسبة للصيادين، حيث يجبر ارتفاع حرارة المياه الأسماك على الفرار إلى المياه العميقة والابتعاد عن الشاطئ، وأشار إلى أن التسلسل للمياه المصرية والصيد فيها لم يعد متاحا كما كان سابقا، بسبب الإجراءات الأمنية المصرية التي امتدت إلى البحر، وأضاف أن معظم الصيادين توقفوا عن الدخول إلى البحر للصيد واستغلوا الفترة الحالية في تجهيز معدات الصيد الخاصة بهم وصيانة شبكهم.

وكنتيجة لذلك فإن الانقطاعات الاقتصادية والمالية من شأنها أن تثير قلقا اجتماعيا وفشلا وظيفيا سياسيا، وبالتالي تقوض بشكل أكبر الدعم الوطني للاندماج الأوروبي.

ففي غمار عودة اقتصادات منطقة اليورو الأكثر ضعفا إلى عملاتها الوطنية، فإنها ستستعيد السيطرة على مجموعة أوسع نطاقا من أدوات السياسة، وبالتالي سوف تكون لها وسائل أكبر في السعي نحو مكاسب نفسية، تعد جوهرية لاستعادة ديناميات نموها وإيجاد الوظائف.

لكن القيام بذلك عل نحو فعال سيقضي إدارة بارعة لعمليات تقليص كبرى لقيام العملات، وبالتالي سيتعين عليها أن تواجه ضغوطا تضخمية لا يستهان بها، إلى جانب التكاليف الأعلى للواردات وانقطاع قنوات التحويلات المالية والمصرفية. ومع شمول الانقطاع لأوروبا بأسرها، فإنها ستجد ان المكاسب التي حققتها من المزايا السعرية عن طريق تخفيض العملات، قد تآكلت بفعل انهيار الطلب الاقليمي.

حراك تغذوي عفوي

محمود ابو شنب

يوصل الشارع تحركه واحتجاجه جراً موجة غلاء، وارتفاع أسعار المحروقات تحديداً، وبعض السلع الأساسية مرده لعوامل خارجية طارئة وغير طبيعية، ما دفع المواطنين وبطريقة غير إرادية إلى صَبِّ غضبهم على السياسات المالية والضريبية للحكومة الفلسطينية الرازحة تحت ويلات الاحتلال وإجراءاته التعسفية، واتفاقية باريس التي انتهت صلاحيتها الاقتصادية منذ عقود، مع انغلاق الأفق السياسي واستنكاف الدول المانحة والعربية والإسلامية عن الإيفاء بالتزاماتها اتجاه الشعب الفلسطيني.

وفي ظل هذه التغيرات السلبية، يستوجب علينا استثمارها ايجابياً وعملياً، والبناء عليها في فكفكة العلاقة مع دولة الاحتلال، وتحقيق رؤية الانعتاق والخلاص منه، بإجراءات شعبية مبدعة وخلقاً، تجبر دولة الاحتلال في نهاية المطاف على الخضوع لإرادة الشعب، ولحقوقه المشروعة، وتضع حداً

لمراهناته على أننا شعبٌ ضعيف ومنقسمٌ على ذاته، وضيقُ الرؤية في الخلاص منه، ما يتطلب علينا في بداية الأمر تحويل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من شعار يردده البعض هنا وهناك إلى إجراء فلسطيني شامل، بحيث يكون مسؤولية مجتمعية تلزم جميع أبناء الشعب الواحد بمقاطعة هذه المنتجات، وتصبح محرمةً علينا وجريمة لمن يتعامل معها ويحاسب عليها.

ومع تحذيرات تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي قال فيه: إن أداء الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوءاً على المدى الطويل، رغم النمو الحالي، يستوجب علينا البحث عن بدائل الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن النمطية المتبعة في الاستهلاك والإقبال الشديد على استصلاح الأراضي الزراعية واستثمارها والانتباه إلى التنوع في إنتاجها بحيث تشبع احتياجاتنا، وتمكننا من مواجهة التحديات والأزمات المقبلة وإعادة الاعتبار للصناعة الزراعية البدائية التي أصبحت منسية، ولعربة

المستوطنين في الأراضي الفلسطينية وتهديدهم لأمن وأمان المواطنين تحت حماية ورعاية حكومة اليمين المتطرف، لغة وترجمة عملية وحقيقية لها نفاذ وتصريف في أبعاديات قاموس التعامل الفلسطيني مع تلك التصرفات النازية، بحيث تكون بطاقة دفع ثمن لهؤلاء الغرباء، فلسطينية أصيلة، وسقفها عالياً تبنى على قاعدة «العين بالعين والسن بالسن والبادي أظلم»، وخصوصاً أن شروط المشاركة في هذه البطاقة تلزم بضرورة تشكيل رابطة الحماية المجتمعية في كل قرية وحرارة فلسطينية، تأخذ بمنظورها ضرب اقتصاد المستوطنات وجعلها غير قادرة عملياً على التعايش بين الأصول الفلسطينية، مع الاستفادة القصوى من القرارات الدولية في منعها لهذه المنتجات من الدخول إلى أسواقها.

فالمرابح لشعاعات الحراك الشعبي الراهن التي ترد من الشمال إلى الجنوب، يجدها عفوية، ولا تحمل الاحتلال المسؤولية الرئيسية والأساسية في خلقه للأزمة الاقتصادية والسياسية الراهنة، والهادم

للانجازات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص على مدار العقود الماضية، والمانع الحقيقي لوجود بيئة فلسطينية واعدة وممكنة للاستثمار، رغم الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية والقطاع الخاص في ايجاد المناخ الملائم لذلك، بما يمكن من تحقيق النهوض الاقتصادي المنشود، ويحد من نسب البطالة المرتفعة.

وعليه فإن تحديد عناوين وأهداف الحراك الشعبي الراهن ضرورة وطنية ملحة، ومطلب مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحديد المسؤوليات والواجبات، وتفويت الفرصة على المستغلين والمستغفنين من ذلك، ومكافحة أعمال الشغب، والتصرفات غير المسؤولة، وصولاً إلى جعل المحتل الاسرائيلي في شك من امره تجاه الحقوق الفلسطينية العادلة، خصوصاً أن الإجراءات الشعبية السلمية اثبتت على مدار عقود الثورة الفلسطينية فاعليتها في قهر الاحتلال وإذلاله.

Mahmoudsh8@gmail.com

كيف لنا أن نفهم ما يجري؟

إكرام عمر

تدهشني تلك التحليلات والأقوال، وما يدهشني أكثر أننا وفي ظل هذه الأزمة شهدنا ميلاد الآلاف من الكتاب والمحللين ليس فقط السياسيين بل الاقتصاديين، حقا اليوم وربما بالأمس ولد هؤلاء.

اليوم وفي أثناء رحلتي من بيتي إلى المكان الذي اعمل فيه، ذهلت من كم التحليلات التي أصبحت حديث الساعة فما بين المذيع وسائق التاكسي وما بين الراكب والموظف تعلق التحليلات الاقتصادية لوضع أزمة هي في غنى عنها، أجل انها تحليلات ربما يركز البعض فيها إلى حقائق أو أرقام، كما خلا البعض منها.

الكثيرون في الشارع وبشكل عام يتحدثون بشعارات ربما لم يسمعوها إلا في المظاهرات، ولعل القارئ يفهم كلامي على انه ضد الاحتجاج، وهذه ليست الفكرة بل الفكرة أننا عندما نردد العبارات والشعارات أو حتى نحلل يجب أن نكون على دراية بما نقول ولم نقول!

فوجئت في ذلك اليوم وفي أثناء محاضرة في الدراسات الدولية عندما طرح استاذ المادة على احد الطلبة الذين جادلوا بل طالبوا بتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية سؤالا فيما إذا اطلع على هذه الاتفاقية، ليكون جوابه كما الكثيرون وأنا منهم: لا!

لعل المتبع للوضع الفلسطيني يجد نفسه في دوامة من المهاترات والمطالبات من الجدل والجدال، فاليوم كلنا على حق وكلهم على باطل، هكذا أصبحنا نرى الأمور، فبين المؤيد لمظاهرات ايسط مطالبها العيش الكريم لمواطن أكل من الحرمان والذل ما أشبعه، فهو دائما البطل على الأرض وفي الواقع بطل معركة التحرير من احتلال غاشم وبطل مسلسل الظلم والفقر والحرمان في وطن تآثر، حقا هو الإنسان الذي يبحث عن قوت يومه، عله يجده، وما ان يجده عله يسد أفواه أطفال جائعة، هكذا أصبح المواطن على هذا الوطن جل همه كيف يعيش لآخر الشهر وليس آخر الدهر.

لكن على الوجه الآخر لعملة واحدة، عملة شعب فلسطيني واحد، نرى حكومة مكبلة اليدين كما ترى نفسها، حكومة وجدت نفسها في مأزق سياسي بكل الإبعاد وفي كافة الميادين، في مأزق مع عالم طالما تبرأ منها يرفض دوما الإيفاء بالتزاماته تجاهها، ومع شعب انتظر منها الكثير ولكن! لكن بين ذاك وذاك نجد من يهوى التعبير والتحليل، يحلل بل يفتي بما يعلم ولا يعلم، يسييس ويجير حسب أهوائه، هنا نراه لا يملك الكثير سوى حبر قلم ربما استعاض عنه بلوحة المفاتيح في جهازه الخاص، اليوم نشهد ويشهد التاريخ ميلاد المفكرين والمحللين وليس في ذلك ضمير، فالهمم أن يولدوا ويترعروا وينموا لا أن يندثروا اندثار أزمة، فلا

يكونون أبناء ومفكري الأزمات فحسب، فالتحليل والتعبير حق للجميع ولكن تحليل الأزمات والبحث فيها يحتاج إلى أصحاب الاختصاص وذوات الخبرة في إدارة الأزمات وليس لكل من هب ودب، فالشارع الفلسطيني يحق له أن يعبر وأن يطالب وان يتظاهر ويظاهر بما له الحق فيه، وأي حق أحق من العيش بكرامة؟ لكني أرى أننا يجب ان نفهم ونكون على يقين وعلى علم بالحجج والبراهين وان نفهم ما يقال ويقول أصحاب الحق لنكون بذلك على حق.

كم كنت اتمنى ممن كتبوا وحلوا الأزمة المالية كما طالبوا بتعديل أو إلغاء اتفاقية أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية أن يسدوا لي ولغيري خدمة بان يعرفونا على نص الاتفاقية وحيثياتها وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، كم كنت أتمنى من تلك المواقع والصفحات الالكترونية التي لم يخل خطابها الإعلامي من الحديث عن هذه الاتفاقيات، أن تنشر ولو البسيط أو المبسط عن تلك الاتفاقية حتى نكون على وعي تام بما نطالب ويطالب به المحتجون.

لذلك فإن التظاهر والاحتجاج بحد ذاته ظاهرة صحية تنم عن وعي شعبي وعقلي وهذا ما يجب أن يكون فليكن الحراك واعيا ومسؤولا وليس بلبلة وفوضى بل علم ومعرفة، ولتكن لغة العقل هي الحكم بين الأطراف ولننطلق من محددات وسياسات واضحة.

الصراعات المتعلقة بالمياه؛ فعلى سبيل المثال يوجد صراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن طبقات المياه الجوفية وبين مصر ودول اخرى تشاركها في نهر النيل أو بين ايران وافغانستان بشأن نهر هيرمند.

واضافت الدراسة ان الانفاق السنوي على تحسين موارد المياه والصرف الصحي في الدول النامية يجب ان يرتفع بحوالي 11 مليار دولار سنويا. ويقدر التقرير ان كل دولار ينفق سيؤدي الى عائد اقتصادي يتراوح من ثلاثة الي اربعة دولارات.

ويوجد مليار شخص محرومون من المياه العذبة ومليارا شخص يفتقرون خدمات الصرف الصحي الأساسية. وقال كريتيان انه يوجد 4500 طفل يموتون يوميا بسبب أمراض مرتبطة بالمياه وهو ما يعادل سقوط عشر طائرات ضخمة ووفاة جميع ركابها.

وعدد سكان العالم الآن يزيد قليلا عن سبعة مليارات نسمة.

وقالت الدراسة التي يدعمها ايضا معهد المياه والبيئة والصحة في الجامعة التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة جوردون الكندية ان الزيادة «تساوي تدفق 20 نهر في نفس حجم تدفق نهر النيل سنويا أو 100 نهر بحجم نهر كولورادو».

وتابعت الدراسة ان النمو الأكبر في الطلب على المياه سيكون في الصين والولايات المتحدة والهند بسبب النمو السكاني وزيادة الري والنمو الاقتصادي.

وستنظم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية -التي تنسق جهود الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه- اجتماعا لوزراء الخارجية الشهر الجاري ومحادثات منفصلة بين خبراء في 25 أيلول للنظر في سبل معالجة المخاوف بشأن المياه.

وقالت الدراسة ان هناك امثلة على

للصحفيين في مؤتمر بالهاتف «سيؤدي هذا الى بعض الصراعات» مسلطا الضوء على توترات مثل تلك الموجودة في الشرق الأوسط بشأن نهر الأردن.

وقالت الدراسة الصادرة عن مجلس التفاعل الذي يضم الزعماء السابقين انه ينبغي لمجلس الأمن الدولي ان يجب المياه في مقدمة اهتماماته. وحتى الآن فان مجلس الأمن يتعامل مع قضية المياه على انها عامل في أزمات اخرى مثل السودان أو تأثيرها على ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة في العالم.

واضافت الدراسة ان حوالي 3800 كيلومتر مكعب من المياه العذبة تؤخذ من الأنهار والبحيرات سنويا. وقالت انه «مع مليار فم اضافي سيتعين اطعامهم حول العالم بحلول 2025، فإن الزراعة العالمية وحدها ستحتاج إلى 1000 كيلومتر مكعب اضافي من المياه سنويا».

قالت مجموعة من الزعماء السابقين ان العالم بحاجة الى ايجاد مياه تعادل 20 نهرًا على غرار نهر النيل بحلول 2025 لايجاد الغذاء الذي يكفي لاطعام عدد السكان المتزايد والمساعدة في تجنب صراعات بسبب نقص المياه.

ومن شأن عوامل مثل التغير المناخي ان تضغط على امدادات المياه العذبة. ومن المرجح ان تواجه دول مثل الصين والهند نقصا في المياه في غضون عقدين. وطالب الزعماء مجلس الأمن بان يكون له دور.

وعن دراسة أصدرتها مجموعة تتألف من 40 زعيما سابقا يشارك في رئاستها مع الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون ورئيس جنوب افريقيا السابق نيلسون مانديلا «الأثار السياسية المستقبلية لنقص المياه ربما تكون مدمرة»؛ قال رئيس الوزراء الكندي السابق جان كريتيان

العالم بحاجة إلى 20 نهرًا إضافيًا مثل «النيل» لمواجهة التزايد السكاني

رويترز

في مواجهة أزمة الغلاء:

رؤية جديدة للسياسات الاقتصادية والمالية للسلطة

أرقام

تربيلونا دولار

أصول تديرها الشركات العائلية في الخليج ما يؤهلها لمساعدة الحكومات والمؤسسات الرسمية وشركات القطاع الخاص على تجاوز أي أزمات تطرأ على الاقتصادات، وهي اكتسبت هذه القدرات نتيجة السياسات التوسعية المحافظة خلال سنوات عملها. وتشكل الشركات العائلية ما بين 70 و90 في المئة من القطاع الخاص في منطقة الخليج، وتختلف درجة تطورها تبعاً لعمرها وللإقتصاد والقطاعات التي تعمل فيها.

وأكد خبير الإقتصاد ناصر السعيد في تصريح إلى صحيفة «الحياة» اللندنية أن «الشركات العائلية ساهمت في شكل كبير في استقرار اقتصادات دول المنطقة خلال الأزمة المالية العالمية نتيجة محافظتها على اليد العاملة، هي التي تستوعب أكثر من 70 في المئة من إجمالي اليد العاملة في المنطقة»، مشيراً إلى أن «هذا النوع من الشركات ساهم خلال المرحلة الماضية في تنوع مصادر الدخل، بعيداً من النفط الذي يشهد تقلبات كبيرة».

وقدر تقرير سابق لمؤسسة «ارنست أند يونغ» أن 27 في المئة من الشركات العائلية في المنطقة العربية «تنشط في قطاع التجزئة وقطاع الاستهلاك، بينما يعمل 48 في المئة منها في البناء والعقارات، و32 في المئة في الصناعة».

24 مليار دولار

قيمة ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء بالسعودية مقارنة بالعام الماضي، في ظل النمو السكاني وارتفاع عدد الوافدين. وحذر خبراء اقتصاديون في مقابلات مع صحيفة «الحياة» اللندنية من أن استمرار المملكة في استيراد المنتجات الغذائية من الخارج وارتفاع أسعارها المستمر، سيتسبب في أزمة غذائية خلال السنوات المقبلة.

وأوضح الخبير الاقتصادي عضو «جمعية الإقتصاد السعودية» عبد الحميد العمري، أن الواردات الغذائية تشكل نحو ثلاثة أضعاف الصادرات غير النفطية للمملكة. وأضاف «أن ثمة غياباً لأي تطور ملموس في العمل على إيجاد صناعات ومنتجات وطنية، سواء غذائية أم غيرها». ولفت إلى أن الخطورة في مسألة استيراد المواد الغذائية لا تتعلق بالقدرات المالية السعودية المطمئنة، بل في الأزمات المختلفة التي تعانيها البلدان التي تستورد المملكة منها ما تحتاج إليه من مواد غذائية.

وأكد الخبير الاقتصادي المصرفي فضل سعد البوعيين، أن الأمن الغذائي بحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية عاجلة، لأن المملكة تستورد معظم ما تستهلكه من الخارج، وهي معرضة لانخفاض الواردات لأسباب مرتبطة بالندرة أو ارتفاع الأسعار بسبب تأثير عوامل المناخ في المحاصيل.

أما رئيس «لجنة الأمن الغذائي» في غرفة الرياض، سعد الخريف، فأوضح أن اللجنة وضعت رؤية بالنسبة إلى الأمن الغذائي، في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية، مؤكداً أن اللجنة تركز على ثلاثة محاور في هذا الجانب، هي الاستثمار الزراعي الداخلي والاستثمار الزراعي الخارجي والخزن الاستراتيجي، «وكلها في حاجة إلى دعم واهتمام من الجهات المختصة».

19.2 مليون دولار

ارباح صافية حققتها طيران «ناس» حسب ما أعلن الرئيس التنفيذي فرانسوا بوتيلير. وأضاف أن «الناقل الوطني السعودي حقق أرباحاً شهرية وللشهر الثالث على التوالي خلال العام الحالي، بصافي أرباح شهرية تقارب الـ72 مليون ريال (19.2 مليون دولار)، حيث حقق ما يزيد على 20 مليون ريال (5.3 مليون دولار) صافي أرباح عن شهر آب الماضي، وصافي أرباح 41 مليون ريال (10.9 مليون دولار) في شهر تموز الماضي، وصافي أرباح 11 مليوناً في شهر حزيران الماضي».

وقال الكابتن فرانسوا: «إن هذه النتائج أتت نتيجة للتخطيط السليم والعمل الدؤوب من خلال الإدارة الجيدة لموارد الشركة وضغط تكاليف التشغيل ووضع الخطط البديلة تحسباً لأية تغييرات غير متوقعة في الأسواق التي نعمل بها». كما أن هذه النتائج الإيجابية لم تكن ممكنة من دون الاشراف والتوجيه المباشر من قبل مجلس الإدارة لـ«مجموعة ناس القابضة».

د.حازم الشنار

تمر مناطق السلطة الفلسطينية حالياً وبشكل خاص الضفة الغربية في أزمة اقتصادية ومالية، ربما تكون هي الأشمل والأكثر حدة بين الأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي مرت بها. وما زاد الطين بلة عدم التعامل الجاد مع سابقاتها للوصول إلى حلول حقيقية لها، وإنما استخدام أسلوب التسكين والتهدئة والتأجيل والترحيل في كل مرة. هذا مع ضرورة عدم اهمال الدور المعطل للاحتلال وللانقسام والعوامل الداخلية والخارجية الأخرى. اقترحنا رزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة أزمة الغلاء والبطالة والفقر مع كل موجة من موجات الأزمة في العامين الأخيرين دون أن يأخذ بأي منها.

ومع ذلك فمن الأهمية الإحاطة بجميع أبعاد الأزمة الحالية، وتقييم انعكاساتها ووضع حلول عملية لها، لكن بشكل مبسط ومختصر ومحدد والابتعاد عن الإسهاب والتشعب في شرح الأسباب والتداعيات، مع ضرورة توخي الدقة وعدم الانزلاق إلى مواقف خاطئة اقل ما يقال عنها أنها غير موضوعية و سلبية، فكثير من المواقف للأسف مبنية على عدم المعرفة أو عدم الدقة في المعلومات وتحليلها.

مظاهر الأزمة الأخيرة

1 - ارتفاع ضريبة القيمة المضافة من 14.5 % إلى 15.5 % ما عنى ارتفاعاً تلقائياً لأسعار السلع والخدمات كافة التي يشتريها المواطنون بما لا يقل عن 1 % . فعلى خلفية قيام الحكومة الإسرائيلية برفع نسبة هذه الضريبة عندها من 16.0 % إلى 17.0 % «اضطرت» السلطة وفق اتفاق باريس الذي يحدد سقفها في مناطق السلطة بما لا يقل عن 2 % عن إسرائيل إلى رفعها بنفس النسبة اعتباراً من 2012/9/1 ، مع الإشارة الى انه وفقاً للاتفاق المذكور كان بالإمكان زيادتها بـ5. % فقط.

2 - ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية: يتضح من مؤشرات منظمة الاغذية الدولية (الفاو) أن أسعار الحبوب كالطحين والأرز وكذلك السكر العالمية قد ارتفعت في تموز الماضي بسبب النقص في الإنتاج والعرض الناجم عن الظروف المناخية غير المواتية في الدول المنتجة، ووفقاً لمجموعة البنك الدولي فإن أسعار الغذاء العالمية قفزت 10 في المئة في تموز عما كانت عليه قبل شهر، حيث وصلت أسعار الذرة وفول الصويا مستويات ذروة قياسية بسبب نوبات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة هذا الصيف في الولايات المتحدة وشرق أوروبا. وجاء في تقرير «مراقبة أسعار الغذاء» الصادر عن المجموعة أنه خلال الفترة من حزيران إلى تموز، زادت أسعار الذرة والقمح 25 في المئة لكل منهما، وفول الصويا 17 في المئة، ولم يتراجع سوى الأرز الذي انخفض 4 في المئة، ونتيجة لذلك فقد زادت أسعار الحبوب وبشكل خاص الطحين وكذلك السكر في السوق المحلية وبلغت نسبة زيادة أسعار الطحين في السوق المحلية ما لا يقل عن 18 % حيث وصل سعر كيس الطحين الى 195 شيقلاً بينما كان سعره 165 شيقلاً.

3 - رفع أسعار المحروقات: بقيت أسعار المحروقات ثابتة تقريباً بل انخفضت في بعض البنود بشكل طفيف خلال النصف الأول من العام الحالي لكنه طرأ عليها زيادة ملحوظة في شهر آب الماضي ثم تمت زيادتها مرة أخرى مع بداية الشهر الجاري لتصل نسبة زيادة السولار عن شهر تموز الماضي 8.3 % والبنزين حوالي 13 % والغاز المنزلي قرابة 18 % . ويعزى رفع أسعار الوقود الى ارتفاع أسعار النفط في العالم (الحقيقة هي أن أسعار النفط العالمية قد انخفضت)، وكذلك نتيجة لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة كما

ذكرنا آنفاً، وارتفاع ضريبة «بلو» التي تفرض على مشتقات البترول في إسرائيل، بحيث وصلت الضرائب قرابة 80 % من تكلفة البنزين بحيث يصبح مجموع الضرائب على هذه المادة قرابة نصف التكلفة على المستهلك. هذا عدا عن ان ذلك انه يقود إلى ارتفاع في اسعار المواصلات والنقل وتكلفة الطاقة الكهربائية للمساكن والمصانع. وتعزو السلطة الوطنية عدم قدرتها على تخفيض أسعار مشتقات البترول إلى القيد المفروض عليها في اتفاقية باريس الذي يفرض عليها عدم بيع تلك المواد في أراضها بأسعار تقل أكثر من 15 % عن الأسعار المتداولة في إسرائيل، وبالمقارنة مع تلك الأسعار نجد ان سعر لتر البنزين 95 مثلاً يباع في إسرائيل مع خدمة التعبئة ب 8.42 شاقلاً أي اقل من 5 % زيادة عن السعر المعمول به في الضفة.

4 - انخفاض سعر الشيقل مقابل العملات المتداولة الأخرى:

انخفاض سعر الشيقل مقابل الدولار والدينار ما يزيد عن 5 % يؤثر سلباً على دافعي الإيجارات بالدولار أو بالدينار ودخلهم بالشيقل وكذلك دافعي القروض بالدولار أو اليورو او الدينار خصوصاً الموظفين الذين يقبضون بالشيقل واصحاب الأرصدة البنكية بالشيقل والمستوردين بالدولار او اليورو وأسعار البضائع المستوردة (ارتفاع التكلفة بالشيقل وبالتالي ارتفاع الأسعار على المستهلك المحلي) ، بينما هناك آثار ايجابية نتيجة التحويلات والصادرات والأرصدة البنكية بالعملات الأخرى. عدم انتظام دفع الرواتب: اثر سلبي على تنظيم مصروفات اسر الموظفين خصوصاً تلك التي تلتزم بقروض او التي فرضت عليها التزامات اضافية نتيجة للمواسم التي تزامنت مع الازمة.

تزامن كل ذلك مع:

سياسيا

انسداد أفق الحل السياسي: استمرار سياسات الاحتلال المتحكمة بالموارد والمعابر والطرق وبالتالي بالتجارة والعملية- حركة البضائع والسكان، استعارة الاستيطان والمستوطنين، تهويد القدس، المنطقة ج، الجدار، حصار غزة.....الخ. قرع طبول الحرب مع إيران وانعكاساتها المحتملة على المنطقة خصوصاً على لبنان وقطاع غزة. تواصل ظاهرة «الربيع العربي» وتفاقم الصراع بين النظام والمعارضة في سوريا. تعمق الانقسام بين الضفة وغزة (فتح وحماس).

اقتصاديا:

ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية: ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية في السوق العالمية، أزمة منطقة اليورو، ثورات البطالة والفقر في الوطن العربي. أزمة الإقتصاد الإسرائيلي والارتباط به (مظاهرها تباطؤ النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع الأسعار، انخفاض سعر الشيقل). أزمة مالية واقتصادية فلسطينية نتيجة انخفاض المعونات، ومحدودية فرص الاستثمار. الآثار المترتبة عن موجة الحر والجفاف على بعض المنتجات الزراعية كالبنندورة.

مواسم رمضان وعيد الفطر وبدء العام الدراسي وما يترتب عليها من التزامات إضافية على المواطنين.

بعض مظاهر تراكم الآثار الاقتصادية

والاجتماعية لأزمات السابقة:

- * عدم العدالة في توزيع الدخل والتفاوت الكبير في دخل فئات المجتمع المختلفة: وبدلاً من مراجعة الشرائح الضريبية وتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل تم الوصول إلى اتفاق يقضي بتنزيل معدل الضريبة للشركات الكبيرة وذوي الدخل العالية.
- * النجاح المحدود في مكافحة التهرب الضريبي.
- * سيادة النمط الاستهلاكي والخدمي وغير الإنتاجي في الاقتصاد الوطني.
- * محدودية النجاح في ضبط أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات الأساسية، ومحاربة الاستغلال وفرض إشهار الأسعار، وفي ضبط المواد الفاسدة - الغش، ومكافحة منتجات المستوطنات والمتاجرة معها.
- * لم يطرأ أي تحسن ملموس على المناخ الاستثماري وفي التسهيلات المقدمة لتطويره، رغم مؤتمرات الاستثمار العديدة التي تم عقدها.
- * جمود سوق العمالة: توسع محدود في العمل في إسرائيل والمستوطنات، محدودية استقطاب السوق المحلية لليد العاملة الإضافية خصوصاً من الشباب والنساء.
- * محدودية النجاح في إقامة مشاريع تنموية إنتاجية، وفي توفير القدرات التنافسية للسلع المحلية.
- * زيادة العجز في الميزان التجاري وثبات حجم الصادرات.
- * عدم الاستفادة من الاتفاقيات والعلاقات الخارجية.
- * عدم النجاح في المحافظة على الموارد الاقتصادية وتفعيل ما تبقى منها: الأراضي والمياه، انحسار الزراعة والصناعة.
- * اقتصار دور السلطة على:
 - تقديم مستوى محدود من الخدمات الأساسية للمواطنين.
 - توزيع الرواتب، تأخيرها وتقسيمها.
 - استمرار بعض مظاهر المحسوبية والرشوة السياسية والفساد، وغياب مقاييس الفعالية والكفاءة.
 - عدم حل الفجوة بين التعليم وحاجة السوق.
 - عدم تطور الخدمات الطبية بصورة مرضية، وتردي الوضع الصحي والبيئي في كثير من المناطق.
 - وجود قصور في رعاية الفئات والمناطق المهمشة.
 - تفاقم أزمة السكن وأسعار المساكن.
 - ضعف الجهود المبذولة لمكافحة الآفات الصحية- الاجتماعية كالمخدرات والتدخين.
 - محدودية النجاح في تنظيم الأراضي وتسجيلها.
 - تزايد مظاهر تردي الوضع الأمني وزيادة التعديلات على الحقوق العامة والشخصية.
 - شل السلطة التشريعية.

ارتفاع معدلات الهجرة خصوصاً في أوساط الشباب.

انعكاسات الازمة الحالية على الاقتصاد الفلسطيني:

زيادة نسبة الضريبة المضافة تؤثر على كل فئات المجتمع، لكن تأثيرها القوي والحقيقي يطال الفقراء والفئات المتوسطة، ولا يتأثر بها كثيراً الأغنياء، ما يعني زيادة نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني. تفاقم أزمة غلاء المعيشة ما يؤدي الى تدني المستوى الحقيقي وضعف القدرة الشرائية للدخل في ظل ثبات الرواتب والأجور. عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الشرائح الفقيرة، ما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي. ركود السوق ما يؤدي إلى إغلاق وإفلاس بعض المؤسسات الاقتصادية. تفاقم أزمة البطالة والفقر وزيادة معدلاتهما.

ردود الفعل / تعامل الأطراف المختلفة مع الأزمة:

الحكومة: تقديم تبريرات وعود بإجراء حلول ولكن دون إجراءات عملية ملموسة وناجعة على الأرض. القطاع الخاص: تبرير الزيادة العشوائية والفجائية في الأسعار بالتطورات العالمية والإقليمية بعيداً عن الاعتدال والرقابة، ومع عدم وجود توجه واضح وجاد للمساهمة في تقاسم الاعباء. المستهلكون المستهدفون: احتجاجات بلغت حداً عالياً في بعض الأحيان، إضرابات، مسيرات، إغلاق طرق وميادين، اعتصامات غير منظمة، وعدم الدقة في فهم الواقع والتعامل مع الأسباب والنتائج، قضية الحد الأدنى للأجور مثلاً: هناك تشويه مقصود لموقف الحكومة واستغلال للقضية من بعض الجهات التي كانت بالأساس هي المعطلة للوصول إلى اتفاق. النقابات ومؤسسات المجتمع المدني: محاولة للحاق بموجة الاحتجاجات وتوجيهها. وسائل الإعلام: تناول بعضها جوانب الأزمة بمستوى مقبول من الموضوعية والحيادية لكن بعضها لجأ إلى التملق لموقف الحكومة دون كشف الثغرات فيه، بينما لجأ البعض الآخر إلى التشويش عليه وتشويه الحقائق.

مقترحات للحل:

من الواضح من التحليل أعلاه أن هناك هامشاً لتخفيض الزيادات الحاصلة على الضرائب والأسعار إلى النصف على الأقل. ضرورة الاستمرار بالمطالبة بإلغاء اتفاق باريس أو على الأقل تعديل بعض بنوده الملحة في هذه المرحلة والمتعلقة بالضرائب وتلك المقيدة للتجارة مع الخارج. والسعي لتنفيذ الاتفاقات الأخيرة حول آلية سد الثغرات في نظام جباية الضريبة المضافة والجمارك. ولا بد من إعداد

قائمة بالخروقات الإسرائيلية للاتفاقات وبممارسات سلطة الاحتلال المعيقة للنشاط الاقتصادي وأخرى بالاتزامات التي تفرضها عليها القوانين الدولية.

على الرغم من سياسة السوق الحرة الملتزم بها من السلطة إلا أنه هناك ضرورة لتدخل الحكومة وتعزيز المنافسة ومحاربة احتكار السلع والخدمات الرئيسية وتحديد ومراقبة أسعارها ودعم بعضها.

ضرورة التوجه إلى المنظمات الدولية المعنية بمواجهة أزمة الغذاء العالمي كالبنك الدولي لتنفيذ مشاريع في إطار برامجها لمحاربة الفقر وتوفير الأمن الغذائي والدعم لمن سيتأثرون بالأزمة الحالية.

ضرورة مساهمة القطاع الخاص في تحمل اعباء المرحلة ومساعدة الفئات الفقيرة في التغلب على المعاناة التي تمر بها، من خلال تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية.

ليس الوقت مناسباً لتقليل الاعتماد على المساعدات وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية عن طريق فرض المزيد من الضرائب: فليست أولويتنا إعفاء الدول الضامنة لعملية السلام من مسؤولياتها وتحصيل المواطن نتائج عدم التوصل إلى سلام، يجب أن تكون رسالتنا إلى المانحين وبالتحديد القوى العظمى التي تعهدت برعاية عملية السلام أن التزاماتها المالية ستستمر إزاء السلطة طالما لم يتم التوصل إلى حل دائم ولم تقم الدولة الفلسطينية ويترسخ اقتصادها. طالما بقي الانقسام لا بد من إعادة النظر في استمرار دفع اللاتزامات تجاه قطاع غزة، فدفع الرواتب لموظفي غزة المضربين ودفع فواتير الكهرباء والماء والدواء عنها دون استلام فواتير القيمة المضافة والإيرادات الأخرى منها - هو تمويل للانقسام.

تخفيف المصاريف على الأجهزة الأمنية وتوجيهها نحو الخدمات التعليمية والصحية والحماية الاجتماعية.....الخ.

التركيز على إقامة المشاريع الإنتاجية الصناعية والزراعية وتطوير الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع القائمة، وفي هذا المضمار العمل على مأسسة وتنسيق الموارد والجهود لتمويل وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وضع برنامج محدد للتعامل مع ظاهرة البطالة وتشغيل الأيدي العاملة خصوصاً من الشباب والخريجين.

رفع كفاءة القطاع العام وفعاليتيه وترشيقه بصورة حقيقية والحد من حالات التسبب وضعف الإنتاجية. التوظيف ينبغي أن يكون وفقاً للحاجة الماسة فقط وليس على أساس المحسوبية والانتماء السياسي خصوصاً في مجال الاستشارات.

عدم التعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية بصورة عابرة. وبدلاً من الاستيعاب الظاهري للأزمة وتكرار التصريحات والشعارات، السعي الجاد لحلها جذرياً وبصورة ممنهجة ودؤوبة حتى لا تتفاقم الأزمة بدرجة أكبر في المرة القادمة. فإن «نفدت» السلطة من هذه الأزمة لن تغفل من لاحقاتها التي غالباً لن تبقى ولن تذر.

الزيادة في اسعار المحروقات في فلسطين خلال 2012

الشهر المادة	شباط	تموز	اب	ايلول	نسبة الزيادة ايلول / اب	نسبة الزيادة ايلول / تموز
سولار	6.6	6.6	6.95 أسفل النموذج	7.15	1.029	1.083
كاز	6.6	6.6	6.95	7.15	1.029	1.083
بنزين 95	7.11	7.07	7.52 أسفل النموذج	7.98	1.061	1.129
بنزين 98	7.89	7.65	8.1 أسفل النموذج	8.65	1.068	1.131
غاز 12 لتر	67	62	65	73	1.123	1.177
غاز 48 لتر	268	248	260	292	1.123	1.177

المواطن يسأل:

هل توجد خطة لدى الحكومة او السلطة لدعم المناطق المهمشة؟

حياة وسوق - مراد ياسين

يشكو مواطنون من غياب البرامج الاقتصادية للحكومة في المناطق المهمشة وطالبوا بالغاء اتفاقية باريس الاقتصادية مؤكدين ان امكانات السلطة الوطنية من الناحية المالية ضعيفة جدا نظرا للازمة المالية الخانقة التي تمر بها ما يؤثر بشكل سلبي على دعم المناطق المهمشة في الوطن.



معين شديد - مدير مكتب هيئة الاذاعة والتلفزيون في طولكرم

اعتقد ان الازمة المالية للحكومة هي السبب الرئيسي الذي يقف عائقا أمام دعم المناطق المهمشة في الوطن، علما ان المناطق المهمشة ليس بالضرورة ان تكون في مناطق C وانما قد تكون في مناطق خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، رغم ان الحكومة تقول انها تهتم بهذه المناطق، وذلك بسبب قلة المشاريع وتوجيه بعض المشاريع الى مناطق اخرى نتيجة لعرقلة الاحتلال اقامة بعض المشاريع في المناطق المصنفة B وC اضافة الى ان الدول المانحة تمتنع عن اقامة المشاريع في هذه المناطق، مع ان الكثير من الدول الاوروبية اعلنت دعمها لاقامة مشاريع تنموية في هذه المناطق، ونأمل ان تخرج هذه المشاريع الى حيز الوجود، وان تقام مشاريع على ارض الواقع لدعم صمود المواطن الفلسطيني فوق ارضه ووطنه.



الشيخ نوح برهم الراميني - مواطن

الحكومات المتعاقبة لم تقدم أي شيء ايجابي لصالح المناطق المهمشة كونها لم تضع خطة اقتصادية للنهوض باقتصاد الوطن وتحقيق التنمية الحقيقية، والاقتصاد الفلسطيني بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية مرتبط بالاقتصاد الصهيوني الذي لا يسمح بتطور ونهوض الاقتصاد الفلسطيني كون الاحتلال ما زال يتحكم بجميع مناحي الحياة في الوطن، والحد الأدنى للاجور في كيان الاحتلال يبلغ 4300 شيقل اما في بلادنا المحتلة فلا يوجد حد أدنى للاجور، واحيانا راتب الشخص لا يتجاوز الـ 500 شيقل، يجب الغاء اتفاقية باريس مع كيان الاحتلال كون الاحتلال نقض كل الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية، وتقنين النفقات في الوزارات، ووقف كل اشكال التعيينات والترقيات للموظفين، لكي يكون للحكومة القدرة على الاهتمام بالمناطق المهمشة في الوطن. ان الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر فيه المناطق الفلسطينية يستوجب تحرك المسؤولين بجدية لدعم صمود المواطنين فوق ارضهم ووطنهم.



خيري حنون - مسؤول تنظيم الصاعقة

لا توجد لدى الحكومة القائمة أية برامج لدعم صمود المواطنين فوق ارضهم ووطنهم، والوضع الاقتصادي الراهن صعب جدا في ظل الارتفاع غير المسبوق على الاسعار، وغياب البرامج الاقتصادية للحكومة هو السبب الرئيسي في عدم دعم المناطق المهمشة، فهناك الكثير من المناطق والمواطنين المهمشين في المجتمع، وكل العالم تخطى عن قضية الشعب الفلسطيني نظرا لانشغاله بثورات الربيع العربي، ووضعنا صعب وقاس وبحاجة الى صبر وثبات على ارض هذا الوطن.



شكري غنائم - مواطن

الحكومات المتعاقبة والحالية لم تضع برنامجا اقتصاديا يرفع من مستوى المعيشة، وعلى الحكومة تبني برنامج اقتصادي يخفف من الاعباء على المواطنين اولا، فارتفاع الاسعار بهذا الشكل الجنوني يؤدي الى انتشار الفقر والجوع، فدخل الفرد الفلسطيني دون خط الفقر ولا يتناسب مع الارتفاع الهائل في الاسعار، فكيف تستطيع الحكومة الاهتمام بالمناطق المهمشة وهي عاجزة شهريا عن تأمين لقمة العيش لموظفيها، أين دور الحكومات المتعاقبة في دعم المناطق المهمشة؟ ولماذا لغاية الان لم تضع برنامجا انمائيا حقيقيا للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ومن هنا أدعو الى الغاء اتفاقية باريس الاقتصادية كونها السبب في تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.



ذيب عمارة - مدير في وزارة الاعلام

امكانات السلطة الوطنية من الناحية المالية ضعيفة جدا نظرا للازمة المالية الخانقة التي تمر بها، وقطاع الموظفين يستهلك اكبر كمية ممكنة من الدعم المالي للسلطة الوطنية، الذي من المفروض ان يتوجه لدعم الاقتصاد الوطني اولا ودعم المناطق المهمشة في الوطن ثانيا، المجتمع الفلسطيني اصبح مجتمعا استهلاكيا ويعتمد فقط على المساعدات الخارجية وهذه مشكلة خطيرة جدا.



هذه
الزاوية
برعاية

ماذا لو كنت رئيسا لنقابة النقل العام في محافظة طولكرم؟

حياة وسوق - مراد ياسين

أكد عدد من المواطنين على أهمية استمرار الفعاليات الاحتجاجية التي تقوم بها نقابة النقل العام كونها من أفضل الطرق للضغط على الحكومة للتراجع عن قراراتها برفع الاسعار بصورة كبيرة ولأن الحلول المؤقتة غير كافية، مؤكداً على أهمية قيامه الحكومة باتخاذ خطوات من أهمها الترشيد المالي والرقابة الادارية على اعضاء الحكومة والموظفين من اجل توفير القدرة على دعم بعض السلع الاساسية التي تخفف العبء عن كاهل المواطنين، واجمع المتحدثون ممن شملهم هذا السؤال أن قطاع النقل العام اثبت مدى تأثيره الكبير في هذه الاحتجاجات وتأثيره على قطاعات المجتمع الاخرى وبالتالي قدرته على التغيير للصالح العام.

عبد الرحيم فوزي - مدير العلاقات العامة في محافظة طولكرم



لو كنت رئيسا لنقابة النقل العام لحاولت تفهم الاسباب التي ادت الى هذه الاوضاع الاقتصادية البائسة، وأظن أن من يقف وراء الاوضاع هو الاحتلال، وإجراءاته القمعية التعسفية التي ادت لاضعاف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على التطور ما خلق حالة من البطالة والفقر المتزايد، وارتفاع اسعار الوقود والمواد التموينية والاستهلاكية هي القشة التي قسمت ظهر البعير، وادت الى حالة من التذمر والاحتجاج واعتقد ان الخيارات امام الحكومة محدودة للغاية لانها لا تملك الامكانيات الكافية لدعم المواد الغذائية الضرورية أو المواد الاساسية.

علام الحطاب - مواطن



لو كنت رئيسا للنقابة لعملت على عقد اجتماع طارئ لكل اصحاب المركبات العمومية في المحافظة بغرض وضع عدد من النقاط لمعالجة الازمة الاقتصادية الخانقة التي تمر فيها الاراضي الفلسطينية المحتلة من ارتفاع لأسعار المحروقات وتكلفة المركبات العمومية من ضرائب وتأمين وترخيص وصيانة للمركبات وكل الامور التي تتعلق بالمركبات، ولعملت على تقييم تكلفة المركبة اليومية، وحسب احصائيات مسبقة تكلف المركبة صاحبها 80 شيقلا يوميا، تشمل جميع الضرائب بالإضافة الى الصيانة الشهرية، ويمكن حل ازمة ارتفاع الوقود وغلاء المعيشة من خلال عدة خطوات رغم ان الاحتلال له مسؤولية كبيرة في

هذا المجال، وتتلخص الخطوات بالترشيد المالي والإداري ومحاسبة الفساد الاداري في السلطة، فالفساد الاداري متنوع والمواطن غير منتهبه لها، ولو قامت الحكومة بترشيد النفقات اليومية للوزارات التي تصل ما بين 10 آلاف الى 20 الف شيقل شهريا لكل وزارة لساهمت الى حد ما في تخفيف حدة الازمة الاقتصادية الخانقة، والوزراء في الحكومة الفلسطينية يتنقلون على حساب الحكومة بنفقات عالية تصل الى 300 شيقل يوميا لكل وزارة، يجب ايجاد رقابة صارمة على تحركات الوزراء من اجل ترشيد النفقات بشكل جيد وصرف تلك الاموال لدعم عدد من السلع الاساسية، ولعملت فوراً على ترشيد مصروفات الاجهزة

منتصر الكم - مدير مكتب وزارة الثقافة في طولكرم



يجب ممارسة ضغوط مكثفة على الحكومة وأصحاب الاختصاص والعمل على تخفيض اسعار الوقود وأسعار المواد التموينية بحيث تراعي ظروف المواطنين الصعبة، ولعملت على تشكيل لجنة خاصة من كافة المؤسسات ذات الاختصاص لدراسة الظروف المعيشية للمواطنين ومدى معاناتهم جراء ارتفاع الاسعار، وعدم مقارنة اسواق الضفة بأسواق اسرائيل حيث ان مستوى دخل الفرد القومي في اسرائيل ثلاثة اضعاف دخل الفلسطيني.

معاوية حطاب - اعمال حرة



سأطالب الحكومة بالعمل على اقامة مشاريع انتاجية لتشغيل الآلاف من العمال العاطلين عن العمل وتوظيف المئات من خريجي الجامعات لتنشيط الواقع الاقتصادي ولكي يكون المواطن قادرا على مواجهة ارتفاع الاسعار بشكل عالمي. الدخل المتدني للمواطن الفلسطيني لا يقارن بدخل المواطن الاسرائيلي، ولهذا يتوجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار هذا الفارق وضرورة العمل على تخفيض الاسعار بشكل متوازن بحيث تكون في متناول الجميع وليس الاغنياء فقط.

عبد الكريم دلبح - ناشط جماهيري



لو كنت رئيسا لنقابة النقل العام لعملت على مواصلة الفعاليات الاحتجاجية المطالبة بتخفيض الاسعار لان الحلول المؤقتة غير كافية ولا تعتبر حلا مقبلا للجمهور وخاصة ان قطاع النقل العام اثبت مدى تأثيره الكبير في هذه الاحتجاجات السابقة وتأثيره على قطاعات المجتمع الاخرى وبالتالي قدرته على التغيير للصالح العام، ولوضعت خطة ممنهجة ومدروسة لممارسة مزيد من الضغوط على اصحاب القرار والمسؤولين في الحكومة حتى يتم تحقيق المطالب العادلة التي تمس كافة شرائح المجتمع، وعلى الحكومة انتهاج سياسة الترشيد المالي في النفقات التي لا مبرر لها كونها توفر ملايين الشواقل وتساهم في دعم بعض السلع الضرورية لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين.

طارق كنعان - مواطن



الخطوات الاحتجاجية التي تقوم بها نقابة النقل العام من افضل الطرق للضغط على الحكومة وأصحاب الاختصاص للتراجع عن قراراتهم برفع الاسعار بصورة كبيرة، واضراب النقابة الاخير شل مختلف ومدن وبلدات وقرى فلسطين وكانت افضل رسالة يتم توجيهها الى الحكومة الفلسطينية بهذا الخصوص، ولو توليت رئاسة النقابة النقل العام في محافظة طولكرم لعملت على استئناف استخدام سلاح الاضراب عن العمل في حال لم تستجب الحكومة لمطالب النقابات والشعب العادلة.

مقابلة مع أول شخص «سايبورغ» في العالم وضعت له نظارة الكترونية

الكمبيوترات الجسدية.. آفاق واعدة لمساعدة الملايين



يوصف ستيف مان من قبل الكثيرين على أنه أول «سايبورغ» - cyborg (وهو المصطلح الذي يعني جسما حيا تقنيا معلوماتيا أو بيواكترونيا، بيونيا). وفي هذا الشخص تعمل بعض الوظائف الطبيعية ميكانيكيا أو الكترونيا، فهو يستخدم الكمبيوترات التي يمكن ارتداؤها، لمساعدة نظره، وذلك منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي. وهو يضع حاليا شاشة عرض فوق عينه اليمنى متصلة بجهاز كمبيوتر وإنترنت. وهو في السطور التالية يبحث في ما يسميه «الواقع التأملي» (mediated reality)، وكذلك في الحرب الدائرة بين أجهزة الكمبيوتر القابلة للارتداء المنتجة من «أبل» و«غوغل»، و«آر آي إم»، وفي واجهة التفاعل والوصل بين الكمبيوتر والدماغ.

كمبيوترات جسدية

وردا على سؤال حول ما إذا كان هو أول رجل «سايبورغ» في العالم، أجاب: «نعم، فإذا نظرت إلى تاريخ الأجهزة التي يمكن ارتداؤها، فقد دعيت بأبي الأجهزة الكمبيوترية القابلة للارتداء، أو بأبني أول (سايبورغ) في العالم. بيد أن تعريف الكمبيوترات القابلة للارتداء هو تعريف ضبابي في حد ذاته، فمنذ آلاف السنوات كان الناس في الصين يضعون عدادا حول أعناقهم، الذي كان في الواقع كمبيوترا قابلا للارتداء».

وفيما يخص تحولنا جميعا إلى «سايبورغ» قريبا، رد قائلا: «من الواضح اننا نتجه نحو هذا المنحى. فالذي تخيلته في السبعينيات كان ذلك الشيء الذي يوضع كمنظارة فوق العين اليمنى لترى العالم من خلالها، لتقوم هذه النظارة بعد ذلك بإعادة شكل الأشياء التي يمكن رؤيتها».

وسألناه، خلافا للهواتف الذكية، إلى أين يجب علينا النظر بأجهزتنا، وهل ستنظر الأجهزة القابلة للارتداء إلينا، فأجاب: «هنالك بحث يظهر أن النظارة الزجاجية هي زجاج ينظر إلى الأشخاص، لكن الكمبيوترات القابلة للارتداء حاليا هي أشخاص تنظر إلينا، وهذا ما يجعلها مدهشة. كما أن استخدام الكمبيوترات القابلة للارتداء يتغير مع كل شخص. فعندما تصبح هذه الأدوات أسلوبك في الرؤية، أو كوسيلة مساعدة على الرؤية، فهي الطريقة التي ترى بها العالم. فيؤدي استخدامك إياها إلى مساعدة الذاكرة، فإنها تصبح دماغك. خذ فقط في الاعتبار المصاب بمرض الزهايمر الذي لا يستطيع تذكر الأشياء، فهذا الشخص سيستخدم هذا الجهاز كدماغ وكمساعدة للذاكرة».

وحول ما إذا كان بالإمكان ارتداء هذا الكمبيوتر في الطائرة لدى الإقلاع والهبوط، أجاب: «انهم يدققون في هذا الأمر، وأنا أملك كل المستندات والأوراق الثبوتية فيما يتعلق بذلك، لكن لديهم وسائل للكشف والتأكد منها». وحول المحافظة على الخصوصية عندما يكون الجميع مرتديا نظارات بكاميرات، رد بالقول: «أدعو ذلك بالمراقبة. فإذا التقينا أنا وأنت في مقهى، وكان في جيبك مسجل صوتي، فما الفرق بينك وبين شخص يملك ذاكرة فوتوغرافية، ويمكنه تذكر كل كلمة قيلت أثناء الحديث؟ لكن إن كان هنالك طرف ثالث يقوم بالتنصت علينا، فهذا يعتبر أكثر خرقا للخصوصية».

نظارات كمبيوترية

وعما إذا كان قد غير نظارته التي يرتديها عبر السنين، أجاب: «نعم، لقد تغيرت أجهزتي كثيرا عبر السنوات. ففي أواسط الثمانينيات كانت أجهزتي مرهقة ومتعبة، فقد كانت هنالك رزمة كبيرة أحملها على ظهري، مع نظام لخوذة على الرأس. وكانوا يوقفوني مرارا. أما جهازني الجديد فهو نحيف وصغير جدا، ويبدو كأي منتج عادي آخر».

وحول ما إذا كانت النظارة الحالية الآن متصلة جسديا فيه، رد قائلا: «نعم، يمكن وصل الجهاز إلى الشبكة الدماغية، كما يمكن وصلها إلى واجهة التفاعل والتواصل بين الدماغ والكمبيوتر. لكنني عادة أوصلها بدماغي. لقد شكلنا رابطة صغيرة ناشئة تدعى (interaxon.ca)، حيث أجرب ما يسمى (العمليات الحسابية

برعاية ...



أهمية تأمين كافة أخطار المقاولين في عالمنا المعاصر

أصبحت الحاجة ملحة إلى هذا النوع من التأمين، فقد تطور التأمين الهندسي عبر مراحل عديدة، ولم تكن وثيقة تأمين كافة أخطار المقاولين أولى الوثائق الهندسية، بل ظهرت قبلها وثائق أخرى مثل وثيقة المراج، ووثيقة العطب الميكانيكي، وظهرت وثيقة كافة أخطار المقاولين في العقد الثاني من هذا القرن. ويعتقد أن أول وثيقة صدرت كانت لجسر لامبت على نهر التايمز في إنجلترا سنة 1929، ولكن النمو الحقيقي لوثائق كافة أخطار المقاولين كان بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أهمية هذا أن المقاول يجب أن يؤمن على كافة الأعمال الدائمة والمؤقتة من أي خسارة أو ضرر مهما كان سبب هذه الخسارة أو الضرر، وأن يؤمن على معدات العمل ومكائن الإنشاء المستعملة في المشروع ضد كافة الأخطار اعتبارا من بدء العمل وحتى صدور شهادة الاستلام المبدئية، وعليه أن يؤمن خلال فترة الصيانة ضد كافة الأخطار التي تحدث للأعمال من جراء قيام المقاول بالأعمال الملزمة بموجب العقد من أي خسارة تحدث أو حدثت قبل صدور شهادة الاستلام المبدئي، أي خلال فترة الإنشاء الأصلية، وفترة الصيانة عادة تمتد لسنة واحدة بعد فترة الإنشاء.

كما يجب على المقاول أن يهيئ حماية تأمينية لمنتسبي رب العمل وأموال رب العمل التي لا تشملها المقاول. وأموال رب العمل هنا هي الممتلكات المحيطة بموقع العمل أو داخل موقع العمل، أما موظفو رب العمل، فهم يمثلون رب العمل في موقع العمل. وعادة ما يكون المهندس المقيم أو أي موظف آخر يمثل رب العمل. كما يمتد هذا النوع من التأمين ليشمل مقاولي الباطن والمهندسين المشرفين على المشروع وهو ما نسميه في التأمين المسؤولية المتقابلة. ومن شروط وثيقة تأمين كافة أخطار مقاولين:

- مبدأ منتهى حسن النية.
- اتخاذ جميع وسائل الأمن والسلامة العامة.
- ضرورة الإبلاغ عن أي تغيير جوهري في طبيعة الخطر المؤمن عليه.
- ضرورة الإبلاغ عن الحوادث عند وقوعها.
- الالتزام بتعليمات الصناع فيما يتعلق بالآلات والمعدات.
- وهذا كله تتم تغطيته في الجزء الأول من وثيقة التأمين، أما الجزء الثاني في هذه الوثيقة، فإنه يغطي الأضرار المتعلقة بالطرف الثالث سواء الأشخاص أو الممتلكات. وهذه التغطيات جميعها تكون مقابل قسط بسيط جدا يتم احتسابه بنسبة بالألف من مبلغ التأمين المتفق عليه مسبقا بين المؤمن له وشركة التأمين. وهناك عوامل عدة يتم احتساب القسط على أساسها من أهمها:
- قيمة المشروع وقيمة المسؤولية المدنية.
- طبيعة المشروع.
- مدة تنفيذ المشروع وفترة الصيانة.
- خبرة المقاول وسمعته (كمقاول) في هذا النوع من المشاريع المشابهة.
- وجود مقاولين فرعيين في تنفيذ المشروع (مقاولي الباطن).
- الأخطار المحتملة في تنفيذ المشروع وطبيعة البنية المحيطة بموقع العمل.
- وفي الختام، فإن غرض هذه الوثيقة هو توفير السيولة النقدية للمقاول للقيام بأعمال التصليح أو استبدال الأجزاء المتضررة إذا وقع حادث مشمول في التأمين.

الشركة العالمية المتحدة للتأمين
مدير دائرة اكتباب التأمينات العامة
مهند الفارس

«الحوسبة» عن طريق التحكم بالأفكار)، فأنا أقوم بتطوير التقنيات التي تتيح لفائدي النظر الرؤية».

وسألناه: «هل تقوم شركات الكمبيوتر بانتاج نسخ من هذه النظارة؟»، فأجاب: «نعم، ستكون على شكل (أبل غلاس)، و(غوغل غلاس)، و(آر آي إم غلاس)، فجميع هذه الشركات تعمل على نظارة كهذه. وأعتقد أن الجميع سيقوم بذلك، بحيث سنشهد حرب نظارات، بدلا من حرب هواتف ذكية».

وردا على سؤال حول من أين جاءت كلمة «نظارة» لوصف هذا الكمبيوتر القابل للارتداء، قال: «نحن نستخدم كلمة (نظارة) لوصف تقنية (أي تاب) أيضا، لأنه إذا نظرنا إلى شخص يضع (أي تاب)، فهو يبدو وكأنه يضع نظارة على عينيه. فد(أي تاب - EyeTap) هو جهاز ومبدأ وفكرة كذلك».

وحول ما إذا كان هذا هو الواقع المعزز على أعيننا، رد قائلا: «لا، الواقع المعزز وحده لا يمكنه العمل. فالنظارة تكون وسيطا لعالمنا، فهي لا تقوم فقط بتعزيزه، فأول الأمور التي ينبغي على الناس إدراكها هي أن الواقع المعزز لا يعني شيئا، فهو مجرد شيء يقذف الأمور إلى الأعلى، للحصول على كمية زائدة ومعينة من المعلومات التي ندعوها الواقع الوسيط». وحين سألنا عن الواقع المتأمل (mediated reality)، أجاب بقوله: «مثال على ذلك، أمر عرضته منذ 15 سنة، استبدال الإعلانات التي أراها عبر نظارتي وتغييرها. فأنا لا أدخن، وبذلك يمكنني ترشيح الاعلانات التي لا أريدها الخاصة بالسجائر وتجريد الذي لا أرغب فيه منها. فأنا هنا لا أقوم بأي عملية للتعزيز والإضافة، بل أقوم فعليا بإخراج شيء أيضا، إنه الواقع المتضائل، أو المتلاشي».

عن «نيويورك تايمز»

البورصة في اسبوع

مؤشر القدس في أدنى مستوياته منذ بداية عام 2009

مؤشرات البورصة وأكثر الرابحين

رمز الشركة	الإغلاق	الافتتاح	التغيير	المؤشر/ فلسطين	الإغلاق	الافتتاح	التغيير
GUI	1.09	1.06	2.83%	القدس	419.93	426.02	-1.43%
TIC	1.02	1.01	0.99%	البنوك والخدمات المالية	94.44	94.78	-0.36%
PEC	1.25	1.24	0.81%	الصناعة	53.49	53.77	-0.52%
RSR	2.86	2.85	0.35%	التأمين	44.2	44.72	-1.16%
-	-	-	-	الاستثمار	17.86	18.36	-2.72%
-	-	-	-	الخدمات	43.89	44.53	-1.44%

ملخص أداء الاسبوع

البيان	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	نسبة التغيير	المعدل اليومي للأسبوع الحالي 2012	المعدل اليومي لسنة 2011	نسبة التغيير
عدد الأسهم	1,602,667	3,419,197	-53.13%	320,533	744,131	-56.93%
القيمة بالدولار	3,810,003	3,790,170	0.52%	762,001	1,474,388	-48.32%

الشركات الأكثر نشاطا خلال الاسبوع

الشركة	عدد الأسهم المتداولة	القيمة بالدولار	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	نسبة التغيير	أسعار 52 أسبوع	
						أعلى سعر	أدنى سعر
PALTEL	246,875	1,555,656	4.55	4.45	-2.20%	5.58	4.40
BOP	497,020	1,290,676	2.60	2.60	0.00%	3.23	2.57
PADICO	442,837	374,078	0.87	0.84	-3.45%	1.12	0.82
BPC	80,064	293,414	2.60	2.60	0.00%	3.19	2.50
WATANIYA	47,971	52,927	1.13	1.13	0.00%	1.31	1.07
PEC	24,737	30,395	1.24	1.25	0.81%	1.33	1.12
AMB	36,144	28,925	0.82	0.80	-2.44%	0.85	0.72
QUDES	29,866	26,879	0.92	0.90	-2.17%	1.05	0.87
TIC	26,083	26,604	1.01	1.02	0.99%	1.06	0.95
PRICO	30,900	26,550	0.64	0.62	-3.13%	0.79	0.59

شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية - رام الله - الماصيون

PADICO - فقد تراجع بنسبة ملحوظة بلغت 3.45% بعد تداولات بقيمة 0.37 مليون دولار ليغلق عند المستوى 0.84 دولار، ومسجلاً أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند المستوى 0.82 دولار. وفي تداولات أنشط من سابقها، ارتفعت قيمة تعاملات سهم شركة بيرزيت للأدوية BPC إلى 0.29 مليون دولار وسط استقرار لسعر اغلاقه السابق عند المستوى 2.60 دينار.

القيمة السوقية - ثانياً، حين وصلت قيمة تعاملاته إلى 1.29 مليون دولار اثر تنفيذ صفقة بحجم كبير خلال جلسات الاسبوع، فيما حافظ السهم على تداول أفقي نسبياً - بالمقارنة مع الأسهم القيادية الأخرى - ليستقر في نهاية الاسبوع عند مستوى اغلاقه السابق 2.60 دولار دون تغيير. أما السهم القيادي، سهم أكبر شركة استثمارية من حيث القيمة السوقية - شركة فلسطين للتنمية والاستثمار

1.56 مليون دولار، تصدر على اثرها البورصة من حيث القيمة بواقع 40.83%. فيما تراجع السهم - ذو الوزن الأكبر في مؤشر القدس - بنسبة ملحوظة بمقدار 2.20%، أغلق على اثرها عند المستوى 4.45 دينار بعد أن كان قد سجل خلال الاسبوع أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند المستوى 4.40 دينار. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، جاء سهم بنك فلسطين BOP - أكبر بنك من حيث

«فلسطين» عن خارطة الاستثمار أمام صناديق الاستثمار الأجنبية والمؤسساتية. وفي تعاملات الاسبوع، ماثلت قيمة الأسهم المتداولة لقيمة تداولات الاسبوع السابق، وسط افصاحات جديدة لشركة البنك العربي بشراء 0.17 مليون سهم من أسهم شركة الاتصالات الفلسطينية PALTEL - أكبر شركة من حيث القيمة السوقية - لترفع من قيمة تداول السهم إلى

اتخذت الحكومة عدة قرارات بهدف التخفيف من أعباء الأزمة الاقتصادية المحلية التي تمثلت في حدة ارتفاع الأسعار وما تبعها من حالة احتقان شديدة في الشارع، وأشارت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن مؤشر غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية لشهر آب 2012 هو الأعلى منذ ثلاث سنوات، مدفوعاً بالارتفاع الكبير في أسعار الخضراوات الطازجة والسجائر والمحروقات. ومن أبرز الاجراءات الجديدة المعلنة من الحكومة في بحر الاسبوع، إعادة خفض ضريبة القيمة المضافة إلى 15% ابتداء من شهر تشرين الأول المقبل، وذلك بعد الاعلان سابقاً عن رفعها إلى 15.5% ابتداء من شهر أيلول وبذلك تلتزم الحكومة بالحد الأعلى المسموح به للفارق المحدد لنسبة ضريبة القيمة المضافة بين اسرائيل وفلسطين حسب اتفاقية باريس الاقتصادية. وكتأثير مباشر على بورصة فلسطين - في جانب تكلفة الاستثمار فيها - سترتفع عمولة التداول ابتداء من شهر تشرين الأول إلى 0.8205%، بارتفاع تبلغ نسبته 0.41% عن العمولة المستحقة حتى نهاية شهر آب، أي قبل اتخاذ أي قرار بشأن تغيير نسبة هذه الضريبة اثر تعديلات ضريبية في اسرائيل. فيما ستخفض عمولة التداول مقارنة مع شهر أيلول بنفس المقدار اثر سريان قرار رفع الضريبة إلى 15.5% حالياً. واستمرت مؤشرات بورصة فلسطين بالانحدار الحاد، ليهبط مؤشر القدس الاسبوع الماضي بنسبة 1.43% مقارنة بالاسبوع الذي سبقه مسجلاً في جلسة تداول منتصف الاسبوع أدنى مستوى جديد له خلال العام 2012 والأدنى منذ بداية العام 2009. يأتي ذلك مع تزايد احتقان الأوضاع المحلية الاقتصادية، اثر التغيرات في السياسة الضريبية للسلطة الوطنية التي مردها محاولات لسد عجز الموازنة المالية نظراً لانخفاض دعم الدول المانحة والتزامات باتفاقيات اقتصادية، الذي أدى إلى تسجيل انخفاضات متتالية في مؤشر القدس وسط عمليات لاغلاق المراكز الاستثمارية في البورصة، قد تكون طغت على عمليات التحفظ والحذر من قبل المستثمرين.

وتزايد حدة التراجع في البورصة، وسط عدم اتضاح شأن الضريبة على الأرباح الرأسمالية المتأتية من شراء وبيع الأوراق المالية في بورصة فلسطين التي بدورها اذا ما تم اعتمادها سوف ترفع من تكلفة الاستثمار في بورصة فلسطين بشكل حاد، خصوصاً بعد رفع ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل على الشركات، لتزيد من عوامل تحول المستثمرين المحليين عن الاستثمار في الأسهم الفلسطينية إلى استثمارات أخرى وتحيد بخيار

هل تستطيع أوروبا النجاة مع صعود القوى الجديدة؟

تيموثي غارتون آش*

من فاز بأغلب الميداليات في دورة الألعاب الأولمبية؟ إنها أوروبا. ومن لديه أكبر اقتصاد في العالم؟ إنها أوروبا أيضا. وإلى أين يريد معظم الناس الذهاب في الإجازات؟ أوروبا بالطبع. وطبقا للكثير من مقاييس القوة، ينضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة والصين ليكونوا معا «الثلاثة الكبار» في العالم. ولكن قل هذا اليوم للمسؤولين في بكين أو واشنطن أو أي عاصمة أخرى في العالم وسوف يضحكون على الأرجح بأعلى صوتهم. فمع دخول قادة أوروبا في جولة أخرى جديدة من مؤتمرات القمة المتعلقة بالأزمة، فإن الكثيرين ينظرون إلى هذه القوة العظمى المحتملة باعتبارها رجل العالم المتقدم المريض.

لماذا؟ لأن التصميم المعيب لمنطقة اليورو جعل الركود الذي تتعرض له أوروبا أكثر حدة من ذلك الذي تعرضت له أميركا، وأن انهيار منطقة اليورو من شأنه أن يجر باقي الاقتصاد العالمي معها إلى الأسفل. لكن لماذا لم يبد الأوروبيون الإرادة السياسية لإنقاذ منطقة اليورو عن طريق التحرك نحو إقامة اتحاد مالي وسياسي أكثر إحكاما؟ ماذا حدث للقوى التي قادت مشروع الوحدة الأوروبية قديما طيلة الستين عاما الماضية؟ وإذا كانت هذه القوى قد تلاشت، فأين يمكن أن يعثر الأوروبيون على إلهام جديد؟

وكما ذكرت مؤخرا في مجلة «فورين أفيرز»، فإن الدوافع الخمسة الكبيرة للوحدة الأوروبية منذ خمسينيات القرن العشرين إما اختفت أو فقدت الكثير من قوتها:

أولها على الإطلاق هو ذاكرة الحرب الشخصية (والابتهاج بالآلة تتكرر مرة أخرى) التي حفزت 3 أجيال من الأوروبيين بعد عام 1945، غير أن الجيل الأخير الذي عاش تجربة الحرب العالمية الثانية بدأ يموت، وضعفت الذاكرة الجماعية.

ثانيا، كان التهديد السوفييتي يمثل حافزا قويا لأوروبا الغربية كي تتوحد في فترة الحرب الباردة، وطوال هذه الحرب كانت الولايات المتحدة داعما نشطا للتكامل الأوروبي، من «خطة مارشال» إلى الجهود الدبلوماسية لإعادة توحيد الألمانيتين. لكن هذا لم يعد موجودا، ففلاديمير بوتين للأسف ليس جوزيف ستالين، والولايات المتحدة هذه الأيام لديها أولويات أخرى. ثالثا، حتى تسعينيات القرن العشرين، كان محرك التكامل الأوروبي هو جمهورية ألمانيا الاتحادية، وكانت فرنسا هي التي تمسك بالدفة، وكان الألمان يشعرون برغبة مثالية ملحة في إعادة تأهيل أنفسهم داخل أسرة الدول الأوروبية، كما كانت لديهم مصلحة وطنية كبيرة في ذلك، حيث تمكنوا بمجرد كسب ثقة جيرانهم وشركائهم الدوليين من تحقيق إعادة توحيد ألمانيا. والآن فقد تحقق ذلك الغرض الوطني، وتلاشت المثالية الأوروبية مع وفاة الأجيال التي عاصرت الحرب، ولم تعد ألمانيا هذه الأيام تمد يدها إلى دفتر الشيكات كلما نادتها أوروبا.

رابعاً، فإن دول شرق أوروبا التي كانت مقيدة في الماضي لم تعد جميعها متمسكة للاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن مواطنيها لديهم ذكريات قريبة من الديكتاتورية والتضييق والحرب. ففي حين ان بولندا تعد من أشد المؤيدين للاتحاد، فإن المجر وجمهورية التشيك صارتا من أكثر أعضائه المشككين والمثيرين للقلق.

وأخيرا، فإن الافتراض الشائع بأن «أوروبا» تعني ارتفاعا في مستوى المعيشة وتوفير التأمينات الاجتماعية لجميع الأوروبيين تضرر بشدة من تراكم الديون وارتفاع مستوى أعمار الشعوب والمنافسة العالمية وأزمة منطقة اليورو، فالشباب اليونانيون والإسبان بالكاد يرون تلك المزايا اليوم. ومع ذلك، حتى في أكثر البلدان تشككا، فهناك قناعة أساسية بأنه من الأفضل الانتماء إلى سوق واحدة بها

500 مليون مستهلك، بدلا من الاعتماد على سوق محلية بها 50 مليوناً، أو أقل من 10 ملايين - وهو حجم نصف أعضاء الاتحاد الأوروبي الحاليين. وتلك هي بداية الحالة الجديدة من الوحدة الأوروبية. فمع أننا نحن الأوروبيين ينبغي أن نضعف من جهودنا لضمان ألا تنسى قارتنا ماضيها المفعم بالمناخ، فإن الحاجة إلى وجود ميزان هي المفتاح لمستقبلنا المشترك. فالقرن الحادي والعشرون سيكون قرن العمالقة، سواء العمالقة القدامى المرهقين مثل الولايات المتحدة وروسيا، أو العمالقة الجدد المتعطين مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وليس من الضروري أن تقبل بمعظم التنبؤات المشائمة عن التراجع الأوروبي كي تعترف بأنه من المستبعد أن تظل أوروبا أكبر اقتصاد في العالم لفترة طويلة. ففي عالم كهذا، حتى ألمانيا ستكون قوة صغيرة إلى متوسطة.

وإذا أراد الأوروبيون المحافظة على ذلك المزيج المتميز من الرخاء والسلام والأمن الاجتماعي النسبي والمستوى المرتفع للمعيشة الذي حققوه على مدار الستين عاما الماضية، فإنهم بحاجة إلى ذلك الميزان الذي لا يمكن أن يوفره سوى الاتحاد الأوروبي. وفي عالم العمالقة، يستحسن أن تكون أنت نفسك عملاقا: فالمفاوضات التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي تكون حوارا بين ندين، أما المفاوضات بين الصين وفرنسا فهي تكون علاقة غير متكافئة. ومنذ 10 سنوات، كان صناع السياسات الصينيون ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي بجديته باعتباره قوة سياسية صاعدة وقطبا جديدا محتملا في عالم متعدد الأقطاب، أما اليوم فإنهم يتعاملون معه بطريقة تقترب من الاحتقار، ولا يتطلعون إلى بروكسل سوى في عدد قليل من المجالات المحددة، مثل السياسة التجارية وسياسة المنافسة، التي يعمل فيها الاتحاد الأوروبي حقا كوحدة واحدة، أما بخلاف ذلك فإنهم يفضلون التعامل مع دول منفردة،

كما تبين من استقبال المستشار الألمانية أنغيلا ميركل في بكين هذا الأسبوع. والعلاج في يد أوروبا نفسها، فلو كانت قد تجاوزت حل أزمة منطقة اليورو إلى بناء اتحاد سياسي ومالي أقوى، ثم إلى انتهاج سياسة خارجية مشتركة بشكل حقيقي، لتعاملت معها الصين بجديته أكبر، وكذلك أميركا وروسيا. وعلى الأوروبيين أيضا ألا يتخلوا تماما عن الأمل - على الرغم من أنه اليوم يبدو ضعيفا - في أن تجد نسختهم الرائدة من التكامل السلمي بين دول كانت متحاربة في السابق الطريق إلى «حوكمة عالمية» أفضل في مواجهة التهديدات المشتركة مثل التغيرات المناخية وكذلك التوترات التي تنشأ حتما بين القوى الصاعدة والمتراجعة. فمن دون تعاون وثيق على الصعيد العالمي، فإن عالم القرن الحادي والعشرين قد يبدو مثل أوروبا القوى العظمى المتناحرة في أواخر القرن التاسع عشر، أو ربما أسوأ. وفي أفضل الأحوال، ففي مقدور أوروبا أن لا تصبح عملاقا آخر فحسب، بل أن تقدم مثالا لعملاق متعاون متعدد الجنسيات من نوع جديد.

وعندما عرض استعماري ألماني متحمس خريطة لأفريقيا أمام سلف ميركل في القرن التاسع عشر أوتو فون بسمارك، رد «المستشار الحديدي» - رافضا الاقتناع بالقيمة الإستراتيجية للمستعمرات النائية - قائلا إن الخريطة الوحيدة التي تهمة تقع في أوروبا: «فرنسا إلى اليسار، وروسيا إلى اليمين، ونحن في الوسط - هذه هي خريطة أفريقيا في نظري».

والأوروبيون اليوم بحاجة إلى محاكاة حكمة بسمارك، بإعلان أن «الصين والهند وروسيا إلى اليمين، وأميركا والبرازيل إلى اليسار - هذه هي خريطة أوروبا في نظرنا».

* **أستاذ الدراسات الأوروبية في «جامعة أكسفورد» وكبير الباحثين في «مؤسسة هوفر» التابعة لـ «جامعة ستانفورد».**

وماذا بعد إجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي؟

بنيامين أبلbaum

أوشك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على التوسع في سياسات التحفيز الاقتصادي التي ينتهجها، وقد علمنا هذا القدر أثناء الاجتماعات التي عقدت في منطقة جاكسون هول بولاية وايومنغ. إلا أن ما قد يثير الاهتمام أكثر هو الاتجاه الخفي داخل المناقشات المتعلقة بما يحدث عندما يتبين أن تلك الإجراءات غير كافية. فقد كان هناك اتفاق كبير في المؤتمر على أن الإجراءات التي يدرسها بنك الاحتياطي الفيدرالي، وربما يعلن عنها خلال أسبوعين، لن تنعش الاقتصاد، بل إنها قد لا تكون كافية حتى لمنع حدوث حالة من الركود، في ظل خطورة «الجرف المالي» الذي يلوح في الأفق.

إلا أن بعض خبراء الاقتصاد وصناع السياسات - وأبرزهم رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بين بيرنانكي - أعربوا عن اعتقادهم بأن السياسات الجديدة التي ينتهجها البنك قد تكون لها فوائد عظيمة. وهناك البعض ممن تعثره الشكوك بشأنها، لكن لا يبدو أن هناك أحدا يراها كافية. ولكن ما الذي يمكن فعله أكثر من هذا؟ حسنا، إن الجميع هنا يشعرون بقلق شديد من تعطل السياسة المالية، الذي بدأ يتحول إلى عائق رئيسي أمام النمو، بل واعتبرت قلة قليلة من الحاضرين أن هذا يمثل صلب المشكلة برمتها. ولم يتفق الحضور حول طبيعة السياسات المالية المطلوبة (وتشمل الخيارات المطروحة خفض الضرائب مع زيادة الإنفاق، وخفض مديونيات الأسر، وخفض الدين الحكومي)، وإن اتفقوا على أن السياسة النقدية قد فعلت حقا كل ما في وسعها (تقريبا).

غير أن الآخرين يرون أن هناك فرصا لفعل المزيد، وقد جاء الاقتراح الأكثر تحسيدا، الذي قرأت عنه يوم الجمعة (قبل الماضي)، من مايكل وودفورد، وهو أستاذ اقتصاد في «جامعة كولومبيا»، حيث ذكر أثناء المؤتمر أنه يمكن لبنك الاحتياطي الفيدرالي تعزيز النمو حاليا بالإعلان عن أنه سوف يسمح برفع معدلات التضخم لاحقا، مع بداية دخول الاقتصاد

في مرحلة التعافي. وحاول البروفسور وودفورد الرد على انتقادين وجها إلى هذه الفكرة، من خلال تقديم أدلة على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لديه من القوة ما يمكنه من رفع معدلات التضخم، وأنه يستطيع أن يفعل ذلك مؤقتا دون أن يفقد مصداقية التزامه طويل الأجل بتثبيت معدلات التضخم عند مستوى ٢ في المائة، الذي يعتبره الأنسب للاقتصاد. وقد حث آدم بوسين، وهو خبير اقتصادي أميركي كان حتى يوم الجمعة (قبل) الماضي عضوا بلجنة السياسات في «بنك إنجلترا»، البنوك المركزية على التفكير في تقديم تمويل رخيص لقطاعات الاقتصاد الأشد احتياجا للقروض، وقد بدأ «بنك إنجلترا» بالفعل في تطبيق برنامج من هذا النوع، كما أن عمليات شراء بنك الاحتياطي الفيدرالي للأوراق المالية المضمونة برهون عقارية - التي سيتم على الأرجح التوسع فيها ضمن أي برنامج جديد لشراء الأصول - تتم بروح مماثلة. ويرى المعارضون أن جهودا كهذه هي شكل من أشكال السياسة المالية، وهو موقف سخر منه بوسين قائلا إنه «طريقة تفكير تعود إلى عصور ما قبل التاريخ».

وكرر ألان بليندر، وهو نائب سابق لرئيس مجلس محافظي بنك الاحتياطي الفيدرالي، اقتراحه بضرورة بدء بنك الاحتياطي الفيدرالي في فرض رسوم على البنوك مقابل الاحتياطات التي تحتفظ بها لديه، خروجاً عن سياسته الحالية بدفع سعر فائدة بسيط للمصارف على تلك الأرصدة. وكما كتب مؤخرا في صحيفة «وول ستريت جورنال»: «إذا قلل بنك الاحتياطي الفيدرالي من مكافأة الاحتفاظ بفائض من الاحتياطات، فإن البنوك سوف تقلل منها - وهو ما يعني أنها سوف تضطر إلى البحث عن شيء آخر تفعله بهذه الأموال، مثل إقراضها أو وضعها في أسواق رأس المال». إلا أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لم يبد شهية تذكر لاتخاذ تدابير جديدة، حيث يبدو أن بيرنانكي يركز بدلا من ذلك على بناء حالة من الإجماع من أجل التوسع في السياسات القائمة، لأسباب شرحها غريغ إيب ببراغة في مجلة «ذي إيكونوميست».

والخياران الرئيسيان المطروحان للدراسة الآن هما أن يتوسع بنك

الاحتياطي الفيدرالي في عمليات شراء الأصول، وأن يمدد الفترة التي يتوقع أن يبقى فيها على أسعار الفائدة قصيرة الأجل بالقرب من مستوى الصفر إلى أواخر عام ٢٠١٤، على الأقل. ويتفق خبراء الاقتصاد بشكل عام على أن الفائدة التي ستعود من هذه السياسات لن تعدو أن تكون فائدة متواضعة. وأبدى المحافظون أثناء المؤتمر معارضتهم حتى لتلك الجهود، محذرين من أن أي فوائد منتظرة ستكون أقل من خطر التضخم، وكذلك من الانعكاسات المحتملة على استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي - بالنسبة لقدرة على العمل بشكل طبيعي في الأوقات العادية. وقد أدرج الحزب الجمهوري في برنامج الانتخابي بندا يدعو إلى زيادة إشراف الكونغرس على السياسة النقدية، وهناك تدمر دائم من أن الجمهوريين سوف يضغطون من أجل تشريع قانون جديد يلزم بنك الاحتياطي الفيدرالي بالتركيز فقط على التضخم، بدلا من مسؤوليته المزدوجة الحالية عن التضخم والبطالة.

وقال لورنس ليندسي، وهو محافظ سابق في بنك الاحتياطي الفيدرالي ومستشار للرئيس جورج دابليو بوش، يوم الجمعة الماضي إن خبرة العقدين الأخيرين ينبغي أن تعلم خبراء الاقتصاد والبنوك المركزية «التواضع فيما نعب عنه وما يمكننا فعله».

وقد يصلح هذا شعارا للبنوك المركزية، التي تتوخى الحذر بحكم طبيعتها ووظيفتها. وقد تساءل دونالد كون، وهو نائب سابق لرئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، يوم السبت (قبل الماضي)، لماذا أثمرت الجهود غير المسبوقة التي بذلها بنك الاحتياطي الفيدرالي حتى الآن «نموا ضعيفا إلى هذا الحد». وتساءل أيضا: «الحقيقة أننا نستمر في محاولة نقل الإنفاق من المستقبل إلى الحاضر بأسعار فائدة أقل فأقل. هل هناك تساؤل في العوائد؟ هناك كثير مما لا نفهمه، ومن الصعب صناعة سياسة إذا لم تفهم».

عن «نيويورك تايمز»

أكد انها أكثر عمقا من مفهوم العمل الخيري

خبر اقتصادي: الغرب اختطف المفهوم الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية وأودعها الأمم المتحدة

تطبيقها.

وأكد باعشن، أنه إذا كان الغرب والعالم بأسره أخذ يتعامل مع المسؤولية الاجتماعية وفقا للمعايير الدولية، من خلال الالتزام بالمبادئ، التي رسمها لتنظيمه، وهي الإذعان القانوني واحترام الأعراف الدولية والشفافية واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وأخيرا مبدأ القابلية للمساءلة، فإن الشريعة الإسلامية كان لها السبق في ارساء هذه الدعائم الأساسية لتنظيم هذا المفهوم في المجتمع.

ولفت باعشن إلى أن هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة، يمكن تعريفها بأنها إحساس ديني وأخلاقي ووطني بالمساهمة الاجتماعية، سواء كان بالمال تجاه أشخاص متعددين، منهم من يعمل داخل الشركة، ومنهم المقيم في المجتمع والبيئة المحيطة، وذلك مقابل استغلال الموارد المادية والبشرية للمجتمع وتحقيق الأرباح، ولذا يعتقد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات، تتطلب قيام حوار بين الشركات والأطراف المعنية بها، والعمل بشأن المسائل ذات الأثر الاجتماعي المباشر على طرف أو أكثر من الأطراف المعنية بالشركات.

وأوضح باعشن، أن الغرب اختطف المسؤولية الاجتماعية من العمل الإسلامي الأول، لكنه اهتم بها مفهوما

على الرغم من أن الدين الإسلامي يعتبر أكثر الأديان التي رسخت مفهوم وتعزير ثقافة المسؤولية الاجتماعية، غير أن هناك اعتقادا خاطئا لدى البعض، بأنه مفهوم إسلامي ارتبط فقط بالأعمال الخيرية، بما في ذلك الصدقات وغيرها من أعمال البر الخيرية، التي يقوم بها بعض المحسنين تجاه الفرد والمجتمع.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن باعشن لصحيفة «الشرق الأوسط»: «إن المسؤولية الاجتماعية من أعظم القيم التي سنها الإسلام منذ أمد بعيد، غير أنها أصبحت غائبة فعليا بسبب الخلط واللبس الذي وقع البعض في تعريفها خاصة في المجتمعات الإسلامية بخلاف المجتمعات الغربية، التي أخذت تطورها بشكل ملحوظ، حيث جعلتها أحد معاول التنمية لدى مجتمعاتها».

ويعتقد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفق المفهوم والمبادئ الإسلامية، أشمل وأكثر عمقا من مفهوم العمل الخيري، حيث يكون له علاقة بكل ما يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والجماعة، إذا وجد الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة، وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل على

المعيشة بما يجعلها جيدة للتنمية، وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل.

أما «بيركويتز 1997» فقد حددها في ثلاثة مفاهيم أساسية، تمثلت في أولا المسؤولية اتجاه تحقيق الأرباح، حيث تشير إلى أن مسؤولية المنظمة كانت تتمثل في تحقيق الأرباح للمالكين وحملة الأسهم، وثانيا المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح، التي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، موزعين، موزعين، وأخيرا المسؤولية اتجاه المجتمع، والتي يشير إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة والمجتمع ككل، وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة مثل جماعة السلام الأخضر، والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية اتجاه البيئة مثل التسويق الأخضر.

وأضاف باعشن، أن المسؤولية الاجتماعية، فرضت نفسها كقوة مؤخرًا في محيط العلاقات الاقتصادية، حيث إنها من ناحية أثارت ردود أفعال مناهضي العولمة، خاصة بوجود الشركات متعددة الجنسيات، حول دورها ومسؤوليتها الجديدة في مواجهة ظاهرة الفقر في العالم، مشيراً إلى أنه تم في عام 1999 الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، غير أن إطلاقه

وتطبيقا، مبينا أنها ووفقا للمعايير العالمية، فهي توجه المؤسسات والشركات نحو رعاية المجتمعات والأفراد على كافة الصعد الخدمية، لا سيما الأمور ذات الصلة بنشاطات واهتمامات تلك الشركات والمؤسسات والتي تقوم بتوفير خدمات تتجاوز النواحي الاجتماعية المعروفة إلى النواحي البيئية والاقتصادية.

وأكد ان هناك تعريفات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية، مبينا انها لدى المفوضية الأوروبية، تعني عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال، مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي، وهو من التعريفات المقربة، وفق ما جاء في بحث قام به كل من زهير غراية أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة شلف بالجزائر والدكتور عبد القادر بريش المحاضر بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر تحت عنوان «دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات».

وفي تعريف البنك الدولي، فإن المسؤولية الاجتماعية تعني تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة، لتحسين مستوى

أرجعها إلى الثقافة المؤسسية غير الداعمة ونقص التمويل والإدارة غير الفعالة للمشاريع

استطلاع إقليمي يكشف مصاعب الحكومات المحلية بالمنطقة في تنفيذ خططها

القاهرة

في أول استطلاع للرأي تنفذه مؤسسة «بي دبليو سي» العالمية، لحكومات ومدن في الشرق الأوسط، كشفت أن الحكومات المحلية بالمنطقة تواجه تحديات ومصاعب في تنفيذ خططها، وعزت تلك الصعوبات إلى الثقافة المؤسسية غير الداعمة، ونقص التمويل، والإدارة غير الفعالة للمشاريع. وحمل الاستطلاع عنوان «تحويل الرؤى إلى واقع»، وهو يرسم ملامح مهمة ويبين العوامل الواجب توافرها لدى قادة المدن والحكومات المحلية الملتزمة بتطبيق استراتيجيات ورؤى شاملة وتحقيق أهدافها المحددة.

وقال رامى ناظر، رئيس قسم القطاع الحكومي والعام في الشرق الأوسط لدى مؤسسة «بي دبليو سي» إنه يجب أن تنطلق جهود الحكومات المحلية من إستراتيجية واضحة المعالم، مدعومة بالأدوات اللازمة لتطبيقها وإدارة عملية التنفيذ بشكل فعال. وأضاف أن العناصر الرئيسية الثلاثة للنجاح في تطبيق الإستراتيجية هي القيادة الملتزمة، والثقافة المؤسسية الداعمة، وتوافر التمويل، لكن في غياب القيادة الملتزمة التي تتواصل مع الموظفين وتشاركهم الرأي حول الإستراتيجية، لن يكون أي مبلغ

مالي كافيا لتطبيق الإستراتيجية.

وأقر المشاركون في الدراسة من مدن وحكومات الشرق الأوسط، بأن إشراك المعنيين وأصحاب الشأن في المراحل المبكرة من إعداد الإستراتيجية يضمن تحديد المشكلات والتحديات والفرص الموجودة على الأرض. ووفقا للاستطلاع، فإن المؤسسات الأصغر حجما في الشرق الأوسط، تمكنت من اعتماد نهج تشاركي لتطوير استراتيجياتها، إما بالاستشارات وإما بإشراك أصحاب الشأن مباشرة. في مقابل ذلك، تميل المؤسسات الكبرى إلى إعداد استراتيجياتها داخليا ثم إبلاغ المعنيين وأصحاب الشأن بها بعد اكتمالها.

وأجمع المشاركون في الدراسة التي حصلت صحيفة «الشرق الأوسط» على نسخة منها على أن التواصل وإدارة التغيير وتخطيط الميزانية هي مكونات رئيسية لبلورة وتطوير الإستراتيجية بشكل فعال، ويجب أن تؤخذ بالاعتبار منذ المراحل المبكرة للتخطيط.

وأشار الاستطلاع إلى عدد من التحديات في إدارة المشاريع وتطبيق الإستراتيجية، منها محدودية قدرة المؤسسة على إدارة المشاريع، أو غياب الأدوات والأنظمة اللازمة لمراقبة ومتابعة التطبيق. وركز 90٪ من المشاركين على دور القيادة الحازمة في

ضمان تطبيق الإستراتيجية، ما يجعلها إلى حد كبير أكثر العوامل أهمية وفقا للاستطلاع. ويبرز ذلك مدى تأثير برامج تطوير القيادة في المنطقة، ويؤكد على أهمية الإعداد القيادي المناسب والتواصل الداخلي.

وعلى الرغم من أن المؤسسات في أنحاء الشرق الأوسط ماضية في تطبيق استراتيجياتها، فإن نسبة كبيرة من المشاركين في الاستطلاع أشاروا إلى أنهم لا يملكون آلية واضحة لترتيب أولويات مبادراتهم الإستراتيجية. وأقر ثلث المشاركين بأن النقص في وحدات إدارة المشاريع يمثل عائقا آخر أمام تطبيق الإستراتيجية. وأظهر الاستطلاع أيضا أن معظم المشاركين يفتقرون إلى أنظمة واضحة لمراقبة وإدارة أداء مؤسساتهم. وأشار التقرير إلى أن ذلك يفسر السبب في أن أكثر من 30٪ من المشاركين في الدراسة لم يستطيعوا تحديد ما إذا كان قد تم تطبيق استراتيجياتهم بشكل فعال أم لا.

وتعتبر مراجعة الإستراتيجية عاملا أساسيا للتعلم والتطوير في مؤسسات القطاع العام، كونها الدافع وراء تحسين جودة الخدمات المقدمة. ويمكن توظيف عملية المراجعة لفحص نظام العمل وآلياته بما يضمن سير تطبيق الإستراتيجية ضمن النهج المرسوم،

في صورته النهائية كان في 26 تموز 2000 بمقر الأمم المتحدة نيويورك. وأضاف: «إن الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالشركات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات، سياسات الحوار والمعرفة، ومشاريع متعلقة بالشراكة، حيث يعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة، بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق».

وأجمل باعشن هذه المبادئ أولا حقوق الإنسان، حيث يستوجب على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا، والتأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان، وثانيا العمل، وذلك بالعمل على الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال، وإزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف، وإزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري، وثالثا البيئة، وفيه تولي المبادرات من أجل الترويج أكبر للمسؤولية الاجتماعية، كما تستوجب على منظمات الأعمال، أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية، وأخيرا محاربة الفساد، إذ تستوجب على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.

وتحقيق الأهداف الإستراتيجية في نهاية المطاف. كما وجد الاستطلاع أن الكيانات الصغيرة تراجع استراتيجياتها بشكل أكثر انتظاما من المؤسسات الأكبر حجما التي تواجه تحديات أكبر في الحفاظ على جودة الخدمة ومراجعة الأداء، علما بأنها بحاجة أكثر من غيرها لمراجعة استراتيجياتها.

وعادة ما تحاول المؤسسات الكبرى تلبية متطلبات مجموعة واسعة من أصحاب الشأن، وفي حالات كثيرة تعمل مع أكثر من جهة ذات مصالح متضاربة بحسب ما ذكرته الشركة في التقرير. وبسبب تعقيد عملياتها وآلية تدفق المعلومات فيها، فإنها تتطلب تواصل وتنسيقا أكثر تقدما عبر مختلف القنوات.

وذكر جميع المشاركين في الاستطلاع أن الشراكة مع القطاع الخاص إما «مهمة جدا» وإما «مهمة». لكن رغم الإجماع على أهمية الشراكة فإن 80٪ منهم لم يقوموا بعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويخطط 15٪ منهم لتطوير اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص في المستقبل القريب. ويبين لنا ذلك أن التحدي في تطوير أطر العمل والسياسات والخبرات الوافية لدى الحكومات المحلية لا يزال يحد من عقد شراكات مناسبة لها مع القطاع الخاص.

ثابت القدومي.. بدأ من الصفر وانتقل إلى العالمية في مجال «المقاولات»



القدومي (يميناً) مع سفير جنوب افريقيا في احدى الفعاليات الشعبية قرب قلقيلية

حياة وسوق
رومل شحور السويطي

تعرفت عليه في معرض إعادة إعمار ليبيا في طرابلس في شهر شباط من العام الجاري، وكان مميزاً في التزامه الخلقى، وحرصه على إظهار الصورة

المشرقة لرجل الأعمال الفلسطيني، تميز بمداخلته خلال المناقشات التي كانت تحصل بين رجال الأعمال العرب من شتى الجنسيات، بدأ حياته العملية بمبلغ 2000 دولار، ثم انطلق يشق طريقه نحو تحقيق أحلامه التي طالما كانت تراوده منذ الطفولة. "حياة وسوق" كان لا بد له من لقاء رجل الأعمال البارز في مجال المقاولات المهندس ثابت القدومي من قرية كفر قدوم بمحافظة قلقيلية، الذي تمكن من تحقيق نجاحات نوعية في فترة قياسية رغم العديد من العقبات التي واجهته، ورغم أنه لم يتجاوز الأربعين من عمره.

ذكريات الطفولة

بدأ حياته الدراسية من الصف الأول الابتدائي في مدارس قريته كفر قدوم، ولا ينسى في تلك الفترة الزمنية من عمره مدير المدرسة المرحوم المربي عبد المجيد فالح الذي كان مميزاً في عطائه، رغم أنه لم يكن خريج جامعة أو حتى معهد، ومع ذلك أثبت إخلاصه في عمله، ليكون ثابت القدومي أحد الأشخاص الذين تعلموا على يديه أنه لا يوجد مستحيل. وفي الصف الثاني والثالث الابتدائي تلقى القدومي تعليمه في مدارس جنين، بسبب عمل والده مديراً للمدرسة الإسلامية هناك، ليتم بعد ذلك فصل والده أمنياً من المدارس الحكومية، من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حينه، حيث كان من القيادات البارزة لحركة فتح في محافظة قلقيلية.

هذا الشبل.. من ذاك الأسد

ويعود ثابت إلى قريته ليكمل دراسته في الصف الثالث، بعد أن أنهى والده العمل في مجال التدريس ليتفرغ للعمل في مجال الزراعة وخاصة تربية النحل، ومن الطبيعي أن يتأثر الابن "ثابت" بالأب الوطني "جواد"، وتكون النتيجة أن يتعرض ثابت للاعتقال ولما يتجاوز التاسعة من عمره، وكان قد عاد مع والده إلى كفر قدوم ليكمل دراسته في مدارسها، ويصاب جميع أهالي قرية كفر قدوم بالدهشة لحظة مشاهدتهم قوات الاحتلال تحاصر منزل القدومي بعد منتصف الليل، وتعتقل الطفل "ثابت"، ولم يطلق سراحه إلا بعد حوالي 24 ساعة، تعرض خلالها للضرب والإهانات من قبل جنود الاحتلال، وكانت التهمة أن هذا الطفل يرمم جيش الاحتلال بـ"الحجارة!!".

تعثّر.. لكنه وقف وانطلق

في الصف الثالث الإعدادي استشهد عم ثابت، الشهيد زاهر القدومي "27 عاماً"، برصاص الاحتلال في الانتفاضة الأولى، وبعد استشهاده بحوالي أسبوعين، قامت قوات الاحتلال باعتقال ثابت لمدة 18 يوماً، بتهمة المشاركة في فعاليات الانتفاضة، وبعد ذلك، انتقل إلى مدارس عزون لدراسة الثانوية العامة في الفرع العلمي، والتي تميز بها في مادتي الرياضيات والفيزياء على مستوى مدارس قلقيلية. وبعد تخرجه من التوجيهي، انتقل إلى العراق لدراسة الهندسة الكيميائية في جامعة صدام للهندسة والعلوم، لكنه وبعد مرور عامين من الدراسة اضطر لترك مقاعد الدراسة هناك، لأن الجامعة لا تصدر شهادات جامعية للخريجين إلا إذا التحق الطالب بالجيش العراقي، ومن أجل ذلك قرر العودة إلى فلسطين والالتحاق بكلية الهندسة "المدنية" في جامعة النجاح بنابلس.

2001.. أصعب سنة في حياته

بعد التخرج عام 2001 مباشرة، كان ثابت يطمح لتأسيس شركة خاصة به، لكنه عمل في إحدى شركات المقاولات برام الله، لمدة عام واحد، وكانت انتفاضة الأقصى في أوجها، وبسبب ذلك كانت تلك المرحلة من العمل من أصعب مراحل حياته من كافة النواحي خاصة

ثابت القدومي.. الجانب الآخر:

1 - ما هي هواياتك؟
السفر، القراءة، ومتابعة الأحداث العلمية.

2 - ما هي أبرز المحطات الصعبة التي مررت بها؟
السنة الأولى بعد تخرجي من الجامعة.

3 - ما هي أجمل لحظة في حياتك؟
حين علمت بأنني سأصبح أباً، وكانت ابنتي البكر "سالي" حفظها الله.

4 - ما هي أكثر لحظة حزن مررت بها؟
استشهاد عمي زاهر عبد الكريم القدومي في الانتفاضة الأولى، وكان يبلغ من العمر 27 عاماً.

5 - كيف تمضي وقتك بعيداً عن العمل؟
مع الأسرة فقط.

6 - ما هي نصيحتك لشباب اليوم؟
المثابرة والطموح مهما كانت الظروف.

7 - ماذا كنت تحلم عندما كنت طفلاً؟
أن أكون صاحب مجموعة شركات عالمية ترفع اسم فلسطين عالياً.

8 - ما هي الجوانب التي يعتقد الآخرون أنها سلبية في حياتك وما هي الجوانب الإيجابية؟
يقولون أنني عصبي جداً، وفي ذات الوقت هادئ جداً.

من الناحية المالية، ومع بدايات عام 2002 عمل مع مؤسسة أميركية متخصصة في مجال البنى التحتية، لمدة ستة شهور، ثم تركها وانتقل إلى الشركة الأولى التي كان يعمل بها بعد تخرجه، لستة أشهر أخرى، وخلال ذلك كان قد شرع بتأسيس شركة مقاولات انطلقت في شهر آب 2003، ليبدأ من الصفر، وبمبلغ 2000 دولار اقترضه من والده، ومع مرور الوقت، وإصراره على النجاح والتفوق، بدأت النجاحات تظهر على الأرض من خلال تنفيذ العديد من المشاريع المهمة وكان من أهمها مشروع مركز قلقيلية الصحي، وكذلك مشاريع مستشفى طوباس للطوارئ والتوليد، ومستشفى طولكرم الحكومي، ومسرح الشهيد عرفات في جامعة فلسطين التقنية "خضوري طولكرم"، والحديقة العلمية في طولكرم، وغيرها.

شراكة ناجحة.. واستعداد لتطويرها

خلال عمله مع المؤسسة الأميركية تعرف ثابت على مقاول من قلقيلية وهو رجل الأعمال كساب شعور، حيث شرعا فيما بعد بتأسيس شركة مقاولات للعمل في ليبيا، بعد أن خاضا معا العديد من المشاريع الناجحة في مناطق الضفة الغربية، ولم يقرر ثابت وشريكه كساب نقل جزء من العمل إلى ليبيا إلا بعد أن لاحظا صعوبة العمل في الضفة وتقليص حجم المنح الأجنبية بهدف الضغط على القيادة الفلسطينية، إلى جانب عدم التزام وزارة المالية بتسديد مستحقات المقاولين بشكل عام، فكان لا بد من إسناد عملهما في فلسطين بمشاريع مماثلة خارج الوطن، فكانت ليبيا، بعد أن حاولا تحسس الوضع في بعض دول العالم ومن بينها فيتنام والجزائر وبعض دول الخليج، لكنهما اصطدما بمشاكل الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة. وقد توجه ثابت وزميله كساب فعليا إلى العاصمة الليبية طرابلس، وقاما بتأسيس شركة مقاولات وتجارة عامة هناك، وهم على قناعة تامة بأنهما سينجحان في ليبيا بمجرد استقرار الأوضاع في ذلك البلد، ليتكنا من تعزيز عملهما في فلسطين.

الموجز

دبي تلغي رسوم الترخيص لمشاريع صغيرة ومتوسطة

أعلنت «مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، إعفاء عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة من رسوم الرخص التجارية خلال السنوات الأولى من تأسيس المشروع، بهدف دعم ريادة الأعمال وتذليل العقبات أمامها ورفع مستوى الإنتاجية والنهوض بهذا النوع من المشاريع في دبي خصوصا والإمارات عموما. وأكدت ان قيمة الإعفاءات التي منحتها خلال السنين العشر الماضية تصل إلى 72 مليون درهم (نحو 19.6 مليون دولار)، موضحة أن 1200 عضو استفادوا من هذه الإعفاءات خلال السنوات الثلاث الأولى للمشروع.

وقال المدير التنفيذي في المؤسسة عبد الباسط الجناحي إن «المؤسسة انتهجت سياسة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها، إذ تدعم أصحاب الابتكارات للدخول في عالم الأعمال والاستفادة من الإعفاءات التي يصل متوسط قيمتها إلى أكثر 20 ألف درهم سنويا في رسوم الترخيص، كما يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من الإعفاء خلال السنوات الثلاث الأولى من المشروع، أي ما يعادل 60 ألف درهم، ودفع رسوم رمزية قيمتها ألف درهم عن كل سنة».

المجر ترفض شروط صندوق النقد والاتحاد الأوروبي للحصول على مساعدة

أعلن رئيس الوزراء المجري المحافظ فيكتور أوربان ان المجر لن تقبل قرضا من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وفق الشروط التي تفرضها هاتان المؤسساتتان. وقال أوربان في شريط فيديو على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسلا بوك «بهذه الكلفة (...) وبهذه الطريقة، لا. لسنا بحاجة لضمانة مالية»، في إشارة الى قرض بقيمة 15 مليار يورو تتفاوض المجر بشأن الحصول عليه مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. وأشار رئيس الوزراء الى لائحة شروط نشرت في صحيفة ماغيار نمزت المقربة من السلطة، وتشمل خفض الضرائب والمساعدات الاجتماعية وادراج رسم عقاري عام وتخفيض مساعدات النقل والغاء الرسم المحدد على المصارف.

صندوق النقد: يمكن للسودان سد العجز بإجراءات تقشف وتحسين جباية الضرائب

قال صندوق النقد الدولي إن آفاق الاقتصاد السوداني تحسنت منذ أن اتخذت الحكومة حزمة إجراءات تقشفية صارمة لكنه لا يزال يحتاج إلى تحسين عملية جباية الضرائب للتغلب على فقدان إيرادات النفط. وأطلقت الحكومة في حزيران حزمة تقشف صارمة تتضمن خفض دعم الوقود لسد عجز الميزانية ما أثار احتجاجات لم تدم طويلا. وخفض البنك المركزي أيضا قيمة الجنيه السوداني الذي هبط بشدة في السوق السوداء منذ انفصال الجنوب. وبينما يرى بعض رموز المعارضة أن الاقتصاد ربما يكون على شفا الانهيار قال صندوق النقد الدولي إن خطة التقشف إذا نفذت كاملة ستعوض بشكل كبير خسارة إيرادات النفط التي كانت تمثل نحو 55 في المئة من الدخل الحكومي قبل انفصال الجنوب. وقال بول جنكينز الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في السودان لوكالة رويترز «الصورة أكثر وأكثر إشراقا عما كانت عليه في يونيو (قبل إطلاق خطة التقشف). متفائلون بشدة بتوجه السياسات صوب حل التحديات الناجمة عن فقدان نفط الجنوب». لكن سد العجز المالي الذي قدره وزير المالية علي محمود عند 6.5 مليار جنيه سوداني (1.4 مليار دولار) يتطلب من الحكومة أيضا تحسين جباية الضرائب.

وقال جنكينز إن خفض دعم الوقود وأوجه أخرى للإنفاق يمكن أن يدفع التضخم للانخفاض بعدما بلغ 41.6 في المئة في تموز إلى مستويات بداية العام. وبلغ معدل التضخم السنوي في كانون الثاني 19.3 في المئة. وتابع «الالتزام بالتنفيذ الصارم لما أعلنوه يمكن أن يجعل معدل التضخم يتراجع بنهاية العام إلى المستويات التي كان عليها في بدايته». وأضاف «نشجعهم على مواصلة الإصلاحات. دعم الوقود مكلف للغاية ويستفيد منه بشكل رئيسي المواطنون الأثرياء». يذهب نحو 60 في المئة من الدعم إلى أغنى 40 في المئة من المواطنين.



ثابت القدومي (يسارا) مع سفير فلسطين في فينتنام سعدي الطمزي في مقر السفارة

9 - هل تتابع الرياضة؟ من تشجع من الفرق؟
وقتي لا يسمح لي بذلك نهائيا.

10 - ما هي ضريبة النجاح؟

التعرض لبعض العقبات التي يضعها بعض الفاشلين.

11 - قرية كفر قدوم.. ماذا تعني لك؟
غالية جدا.

12 - ما هو أول شيء تقوم به عندما تصحو من النوم؟
تناول الإفطار مع الزوجة، ثم احتساء فنجان قهوة، ثم إلى العمل.

13 - كيف تختار أصدقاءك؟
المهم الابتعاد عن المصالح.

14 - هل تتبع نظاما غذائيا معيناً؟ ما هي أكلتك المفضلة؟
وجبتان يوميا، الإفطار في فترة الصباح، ثم الغداء بعد المغرب، ووجباتي المفضلة، الأكلات الآسيوية، كما أنني لا اتعفف عن تناول كافة المأكولات باستثناء دجاج المزارع.

15 - ما الذي تعنيه المرأة لك؟
سبب وجودي.

16 - هل تتابع الأغاني والموسيقى؟ من هو مغنيك المفضل؟

بشكل عام لا استمع للأغاني كثيرا، لكنني استمع في بعض الأحيان للفنانة ميادة الحناوي وعبد الكريم عبد القادر.

17 - ما هو شعارك في الحياة؟

كتاب الله دليلي ومرشدي.

بطاقة شخصية:

الاسم: ثابت جواد القدومي

تاريخ الميلاد: 1973/12/24

مكان الولادة: كفر قدوم

المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة النجاح

الحالة الاجتماعية: متزوج من السيدة شيرين نزيه عبوشي،

ولديه من الأبناء ثلاثة، وهم سالي (ثلاث سنوات ونصف السنة)،

جواد (عامان)، وقيس (خمس شهور).



القدومي يصطاد السمك في الصين

أم أشرف الرنتيسي: حجرا معصرة زيتون والدي القديمة من حقي.. والمستوطنون «حرامية»



ام اشرف الرنتيسي



زكي الرنتيسي

وقالت ام اشرف: كان والدي يعرف ان زيتون القرية وحدها غير كاف لاقامة هكذا مشروع ضخم في ذلك الوقت لان عدد اشجار الزيتون لم يكن كبيرا مقارنة بما هو موجود الآن، بل كان يعتمد اعتمادا كبيرا على ما يأتي للقرية من زيتون، ولو كانت الحدود مفتوحة مع اراضي عام 48 لكان الوضع افضل بكثير لا سيما ان قرينتنا متاخمة للخط الاخضر، لكن كانت الحدود مغلقة عسكريا بعد حرب عام 1948 وكانت تتوفر لدينا سنويا من 50-60 تنكة زيت بعد ان يفرغ والدي من توزيع حصة ابن عمتي، وهو شريكه المقيم في الكويت، ودفع الاجور والمصاريف وبيع كميات أخرى من الزيتون.

وتابعت ام اشرف: ولما كبر والدي وتجاوز عمره 80 عاما واصبح غير قادر على العمل تم تصفية المشروع لحساب ابن عمتي في العام 1979، مشيرة الى ان المعصرة بعد ذلك هجرت وتعرضت ادوات العمل فيها للسرقة ومنها سرقة النحاس الذي كان يستخدم بدلا من البراغي، بالاضافة الى حجري الفرز اللذين نقلنا بواسطة رافعات فهما يزنان عدة اطنان.

وخلصت ام اشرف الى القول: ان زيت الحجر افضل بكثير من زيت الماكينات الحديثة من حيث الجودة وكذلك صحيا لا سيما ان والدي كان يجري سنويا إعادة تأهيل للمعصرة من تنظيف وتعديل وتبديل في الادوات المستعملة وبخاصة النحاس والقفف.

المشروع في منزل لاجد الاقرباء في قرية رنتيس لأنه يعلم ان المعاصر الموجودة في محافظة رام الله آنذاك لم تكن تكفي، ولأن المشروع كان ناجحا حاولت بعض العائلات في القرية المساهمة في المشروع لكن والدي رفض معتبرا انه مشروع خاص مع ابن عمتي، وعندها حاول بعض الاشخاص اقامة مشروع معصرة منافس لمشروع والدي ولكن وجوه الخير في المنطقة حالوا دون ذلك.

وتتابع ام اشرف: برغم ان البناء كان قائما الا ان تكاليف المشروع بلغت 2750 دينارا اردنيا. هذا المبلغ كان كبيرا في ذلك الوقت. مضيعة «ان المشروع ارهق والدي وتحمل عبء احضار ادوات عمل المشروع من حجارة ونحاس وقفف وغير من الشام والاردن ونابلس، ولما بدأ المشروع كان يعمل فيه من 7-10 عمال على مدار الساعة لمدة 3 أشهر طوال موسم الزيتون، وكانت اجرة العامل حسب الاتفاق اما بالزيت او نصف دينار او ربع دينار حسب وظيفة كل عامل وساعات عمله»، مشيرة الى ان المشروع كان يتحمل جزءا كبيرا من تكاليف ضيافة واقامة اصحاب الزيتون من القرى المجاورة والبعيدة الذين كانوا يمضون اياما طويلة بانتظار دورهم على الرغم من حرص والدها، كما تقول، على ان يوفر لهم الدور قبل اهالي القرية.

«لن يهدأ لي بال قبل تحرير حجري معصرة زيتون والدي من أسرها على مدخل احدى المستوطنات الاسرائيلية»، تتعهد ختام زكي عامر الرنتيسي، التي تتحدث بشغف عن

تاريخ واحدة من اقدم المعاصر في منطقة غرب رام الله. وأنشأ زكي الرنتيسي المعصرة عام 1959، وظلت تقدم خدماتها لمئات مزارعي الزيتون في منطقتي رام الله ونابلس ومنها قرى دير نظام ودير ابو مشعل واللبن الغربي ودير بلوط وغيرها من القرى، الى ان اصاب والدها الكبر ولم يعد يقوى على العمل.

وقالت الرنتيسي ان حجري المعصرة بيعا اثناء اقامتها في دولة الكويت، ولما عادت الى ارض الوطن علمت من عمال قرينتها الذين يعملون في المستوطنة المذكورة أن الحجريين موجودان الآن على مدخل المستوطنة، وهي منذ عدة سنوات تسعى جاهدة الى معرفة من يقف وراء عملية البيع للمستوطنين، وملاحقتهم واعادة الحجريين اللذين يمثلان تراثا ورمزا وطنيا لا يقدر بثمن، معتبرة ان انشاء المعصرة ظل حلما يراود والدها طوال سنوات الى ان حققه بمجهوده الشخصي دون مساعدة احد.

وقالت «ام اشرف»: قبل ان يبدأ والدي مشروع المعصرة اعد دراسة جدوى اقتصادية، ووجد ذلك المشروع مربحا، وبدأ على الفور باقامة

حياة وسوق
ملكي سليمان

تَدَلُّك

5 شهور مجانية مع خدمة
BlackBerry

لقطاع الأعمال والشركات

جوال... لا للمستحيل.

www.jowal.ps 1122